جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٥٩٤)

الائتمان السمكى ودورة فى تطوير قطاع الثروة السمكية فى مصر

اعداد

د. سمير عبد الحميد عريقات

سبتمبر ١٩٩٧

الائتمان السمكى ودوره فى تطوير
قطاع الثروة السمكية فى مصر

اعداد

د . سمير عبد الحميد عريقات

سبتمبر ١٩٩٧

المحتويات

الموضوع	الصفحة
١- المقدمة :	
١-١ الفجوة السمكية فى مصر .	٤
١-٢ اهمية واهداف الائتمان لقطاع الثروة السمكية فى مصر .	٦
٢- دور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى تمويل القطاع السمكى.	٨
٢-١ السياسة الائتمانية للبنك فى مجال الثروة السمكية .	٩
٢-٢ النشاط الائتمانى السمكى للبنك .	١٢
٢-٣ ضمانات وشروط واجراءات الاقتراض من البنك .	١٧
٣- صندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدى الاسماك :	٣٠
٣-١ النشاط الائتمانى للصندوق .	٣١
٣-٢ مشاكل ومعوقات الاقتراض فى الجمعيات التعاونية للثروة المائية .	٣٣
٣-٣ شروط الاقتراض من صندوق دعم الجمعيات التعاونية للثروة الما ئية .	٣٩

الموضوع	الصفحة
٤- الاقراض السمكى فى صندوق التنمية المحلية :	٤٣
٤-١ السياسة الائتمانية للصندوق .	٤٣
٤-٢ اجراءات الحصول علي قروض الثروة السمكية من الصندوق .	٤٦
٤-٣ النشاط الائتمانى فى الصندوق فى مجال الثروة السمكية .	٤٧
٥- سعر الفائدة (رؤية تحليلية) :	٥٢
٥-١ سعر الفائدة الحقيقى .	٥٥
٦- مقترح دعم وتطوير الائتمان السمكى فى مصر (مركز تنمية المشروعات السمكية) .	٥٨
٦-١ مهام المركز .	٥٩
٦-٢ مصادر تمويل المركز .	٥٩
٦-٣ اطار عمل المركز .	٦١
٧- الملخص	٦٢
٨- المراجع ومصادر البيانات .	٦٧

١- المقدمة

١-١ الفجوة السمكية فى مصر

١-٢ اهمية واهداف الائتمان لقطاع الثروة السمكية فى مصر .

١- المقدمه

على الرغم مما تتميز به مصر من موقع فريد وموارد وامكانيات يمكن ان تتيح خلق صناعه سمكيه قويه تكون احد دعائم الاقتصاد القومى ، واحد ميادينه الهامه فى التنميه الاقتصاديه و الاجتماعيه الا ان الواقع يؤكد تضاؤل نصيب القطاع السمكى فى مصر من الاهتمام والرعايه اللازمه والتى انعكست بدورها على قصور الانتاج المحلى عن تلبيه الاحتياجات المحلية وبالتالى انخفاض نسبه الاكتفاء الذاتى الى اقل من ٧٠٪ احيانا وتواضع متوسط نصيب الفرد والذى يقدر بنحو ٧ كج / سنه .

واذا كانت خطه الدوله تستهدف النهوض بالقطاع السمكى وتنميه الموارد السمكيه المصريه ، فان الامر يتطلب التخطيط العلمى بكل ابعاده والتصدى للعديد من المشكلات والمعوقات التى تحد من امكانيه تحقيق الاهداف المطلوبه .

ويعتبر الائتمان السمكى احد المحددات الهامه فى تطوير وتنميه قطاع المصائد فى مصر ولكن على الرغم من تعدد مصادره والتى تبدأ من تاجر الجمله الى التعاونيات والبنوك والصناديق الى الخزانه العامه للدوله . الا انه يمكن القول انه بخلاف تاجر الجمله الذى يلعب دورا كبيرا فى توفير الائتمان اللازم لقطاع عريض من الصيادين حيث عاده ما يلجؤن اليه للحصول على القروض اللازمه لشراء مستلزمات الانتاج مثل الشباك والرصاص والفلين والوقود او لاصلاح وصيانه المراكب وغيرها .وهو ما يضع الصياد تحت التحكم الكامل له.

وبخلاف فئه التجار والذى يطلق عليه الائتمان الغير منظم فانه من الملاحظ القصور الشديد فى الائتمان المنظم والذى يشمل البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى وصندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدى الاسماك وصندوق التنمية المحلية وبنك التنمية الصناعية وغيرها حيث لم تبلغ نسبه الائتمان السمكى المقدم من بنك التنمية الى جمله الائتمان المقدم الى الثروه الحيوانيه والداجنه والسمكيه مجتمعه نحو ٦و٪ عام ٩٣ /١٩٩٤ مقابل ٥٢و٪ عام ١٩٩١/ ١٩٩٢ هذا بالاضافه الى قصور دور كل من صندوق دعم الجمعيات التعاونيه لصائدى الاسماك التابع للهيئه العامه لتنميه الثروه السمكيه ، وايضا صندوق التنميه المحليه التابع لجهاز بناء وتنميه القريه ،

حيث لم تتعد قروض الصندوق الاول عام ٩٥/٩٤ نحو ٥٥٧ الف جنيه فقط والصندوق الثانى لم تصل قروضه لقطاع الثروه السمكيه الى مليون جنيه من بدايه عام ١٩٨٠ وحتى الان .

و يستهدف هذا البحث القاء الضوء على دور كل من البنك الرئيسى للتنميه والائتمان الزراعى وصندوق التنميه المحليه وصندوق دعم الجمعيات التعاونيه لصائدى الاسماك باعتبارهم الروافد الثلاث الاساسيه لاقراض قطاع المصائد ، والتعرف على العوامل المؤثره على الائتمان السمكى من تلك المصادر ، وبصفه خاصه اسعار الفائده على القروض الممنوحه من تلك المصادر . ومحاولة وضع تصور لتنمية وتطوير الائتمان السمكى وتعظيم دوره ، ومن اجل ذلك فان البحث يضم ستة اجزاء يتضمن الجزء الاول المقدمة والفجوة السمكية فى مصر ثم اهمية واهداف الائتمان لقطاع الثروة السمكية ويتناول الجزء الثانى السياسة الائتمانية للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى مجال الثروة السمكية ثم النشاط الائتمانى السمكى للبنك ، اما الجزء الثالث فقد تم تخصيصه لصندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدى الاسماك، والجزء الرابع فيتناول السياسة الائتمانية والنشاط الائتمانى لصندوق التنمية المحلية فى مجال الائتمان السمكى ، والجزء الخامس يشمل رؤية تحليلية لسعر الفائده على قروض الثروةالسمكية من المصادر المختلفة ، ويتضمن الجزء السادس مقترح تطوير وتنمية الائتمان السمكى فى مصر وينتهى البحث بملخص وقائمة بالمراجع العربية والاجنبية .

١-١ الفجوة السمكية فى مصر :

تقدر مساحة المسطحات المائية الطبيعية فى مصر بحوالى ٧٠و١٣ مليون فدان وهى مساحات منتوعة منها المصائد البحرية (٤٠و١١ مليون فدان) والبحيرات (٥٤٢ الف فدان) وبحيرة السد العالى (٢٠و١ مليون فدان) ونهر النيل وفروعة (١٧٨ الف فدان) .

وعلى الرغم من هذا فأن البيانات الواردة بالجدول (١) تعكس مدى القصور وتدنى كفاءة استخدام الموارد السمكية المحلية ، والتى تنعكس فى قصور الانتاج السمكى المحلى عن تغطية الاحتياجات المحلية من الاسماك ، وبالتالى الاعتماد على الواردات فى تغطية الفجوة ، حيث تراوح الانتاج المحلى من الاسماك بين حد ادنى ٩٠و١٨٩ الف طن عام ١٩٨٥ وحد اقصى ٣٩٠ الف طن عام ١٩٩٥ ، وبمتوسط ٣٠٠ الف طن ومعدل زياده سنوى ٢٠ الف طن خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٥ .

واذا كانت الدولة تتجه الى تصدير كميات من بعض الانواع الفاخرة الا ان ما يتم تصديره لا يتعد ٣٤٠٢ طن فقط خلال الفترة المذكورة ، وبالتالى فان الفجوة ستظل عند معدلات مرتفعة وستظل عبأ على ميزانية الدولة ، فقد تراوحت بين ٨و٣٠ ٪ عام ١٩٩٢ كحد اقصى و٣و١٨ ٪ عام ١٩٩٥ ، واذا كان يبدو ظاهرا ان الفجوة تتجه الى الانكماش فأن النظر الى معدل نمو السكان من جهة وتوفير الاحتياجات الغذائية اللازمة للفرد من جهة اخرى ، ثم الحديث عن العلاقة بين الموارد السمكية المحلية ومدى وجود فائض للتصدير لتغطية الاحتياجات المحلية من سلع اخرى تتدر الموارد المتاحة عن الوفاء بها ، كل هذا يحتم تنمية وتطوير قطاع الانتاج السمكى حتى يستطيع ان يفى بتلك المتطلبات .

ويتطلب تنمية قطاع الثروة السمكية فى مصر التخطيط العلمى السليم و العمل على تحسين كفاءة ادارة واستغلال الموارد السمكية المتاحة فى اطار الفهم المتكامل لجوانب الصناعة السمكية (الموارد الطبيعية - القوى البشرية الاستثمارات - ادارة القطاع) ، ثم الارادة السياسية .

---

(١) ص$_{٨}$ = ٥و١٨٨ + ٣و٢٠ س$_{٨}$

جدول (١) تطور الفجوة السمكيه فى مصر
خلال الفترة ١٩٨٥ / ١٩٩٤

بالطن

السنة	الانتاج	الواردات	الصادرات	الاستهلاك	الفجوة ٪
١٩٨٥	١٨٩٩٤٥	٧٩٩٨١	١٦٣	٢٦٩٧٦٣	٧٠و٤
١٩٨٧	٢٢١٥٦٣	١٠٢٤٣٩	٦٣٣	٣٢٣٣٦٩	٧٠و٥
١٩٨٨	٢٦٣٩٠٥	١٠٢٧٥٤	٩٦٧	٣٦٥٦٩٢	٧٢و٢
١٩٨٩	٢٧٧١١٨	١١٤٦٨٨	٢٨٢٨	٣٨٨٩٧٨	٧١و٢
١٩٩٠	٣٢٠١٥٥	١٣٨٠٥٤	٣٤٠٢	٤٥٤٨٠٧	٧٠و٤
١٩٩١	٣٢٠٥٣٠	٩٠٠٢٤	٢٢٥٥	٤٠٨٢٩٩	٧٨و٥
١٩٩٢	٢٩٣٢٥٠	١٣٢٣٧٦	١٦٧٢	٤٢٣٩٥٤	٦٩و٢
١٩٩٣	٣٥٧١٤٤	٩٤٧٠٠	١٢٤٢	٤٥٠٦٠٢	٧٩و٣
١٩٩٤	٣٦٨٤٦٦	١٤٤٧٢٨	١٦٦٢	٥١١٥٣٢	٧٢و٠
١٩٩٥	٣٩٠٠٠٠	٨٨٠٠٠	١٢٠٠	٤٧٧٠٠٠	٨١و٧

المصدر :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة الاحصاءات السمكية ، سنوات متفرقة .

١-٢ اهمية واهداف الائتمان لقطاع الثروة السمكية :

اشار " هوراس بلشو " الى ان من ضمن العوامل الرئيسيه المحدده للتنميه الاقتصاديه هى الزياده فى معدل التكوين الرأسمالى وزياده فاعليه عنصر العمل ، والتحسينات النوعيه فى استعمال كل من رأس المال والعمل . واوضح ان العوامل الثلاثه تعتبر متشابكه وان المشكله الرئيسيه فى هذا الصدد تكمن فى ضرورة زياده الدخول لزياده رأس المال للابقاء على العمليه التنمويه مستمره . كما اكد على ان للاقراض الزراعي دورا هاما في تمويل التنميه الزراعيه ، وذكر ان الاقراض الزراعى فى غالبية الدول الناميه يعتبر من النوع الاستاتيكى بما يعنى عدم تحقيق زياده صافيه فى دخل المزارع او موجوداته فى نهايه فترة الاقراض . واكد هوراس على ان المشكله الرئيسيه تكمن فى تحويل الاقراض الاستاتيكى الى اقراض ديناميكى ، اى تحقيق تحسن فى الانتاج والدخل والموجودات ، هذا بالاضافه الى ان الاقراض الزراعى يجب ان يعمل على احداث تغيرات فى الاتجاهات بما يخلق الرغبات الادخاريه واستعمال تلك المدخرات فى الاقراض او الاستثمار المباشر فى الزراعه .

وقد اكد " عفر " ان الحاجه الى الائتمان ماسه فى كافة القطاعات الاقتصاديه لتمويل العمليات الانتاجيه الا ان الائتمان فى قطاع الزراعه اكثر احتياجا لرعايه الدوله لما يتسم به هذا القطاع فى مصر من خصائص اقتصاديه واجتماعيه تميزه عن باقى القطاعات .

ويعتبر الائتمان السمكى احد المجالات الهامه للنشاط الائتمانى لاجهزة ومؤسسات الائتمان الزراعى ومستهدفا لنفس الاهداف والتى تتمثل بصوره عامه فى دفع عجله التنميه وتحسين صافى دخول الافراد وبالتالى رفع مستوى المعيشه . ومن هنا يمكن صياغة اهداف الائتمان لقطاع المصائد فيما يلى :

١- زيادة التكوين الرأسمالى فى القطاع : حيث يساعد الاقتراض على زياده رأس المال المستثمر فى قطاع المصائد وخاصة عندما يتعلق الامر بتوفير القروض المتوسطه الاجل او الطويلة الاجل لاقامة المشروعات وشراء المراكب والمعدات الازمه بانواعها .

٢- المحافظة على حجم نشاط سمكى ملائم : حيث يسمح الاقتراض بتوسيع العمل مما يمكن الصيادين من تخفيض التكاليف وتحقيق فائدة اقتصاديات الحجم .

٣- زياده كفاءة الانتاج : وذلك باتاحة الفرصة لتملك الوسائل والادوات والمعدات الحديثة كوسيلة لخفض التكاليف وزيادة الكفاءة الانتاجية .

٤- زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة : حيث تستدعى التطورات التكنولوجية فى معظم الاحيان او ظروف التسويق ، اجراء تعديلات رئيسية لاسلوب العمل حتى يمكن التكيف مع الظروف المستجده .

٥- مواجهة التقلبات الموسميةفى الدخل والنفقات : حيث عادة ما يتاثر الانتاج بالظروف الجوية وتقلبات الطقس .

٦- الحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية حيث يمكن لاصحاب المشروعات استعمال مقدرتهم الائتمانية فى الاقتراض لتمويل الالتزامات الطارئة للاستمرار فى العمل .

٧- اتاحة التملك : يساعد الائتمان علىتملك وسائل الانتاج فى فترة قصيرة نسبياذا قورنت بالفترة الازمة لذلك فى حاله اعتماد المستثمر على مدخراته الشخصية فقط

٢- دور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى تمويل القطاع السمكى

٢-١ السياسة الائتمانية للبنك فى مجال الثروة السمكية .

٢-٢ النشاط الائتمانى السمكى للبنك.

٢-٣ ضمانات وشروط واجراءات الاقتراض من البنك .

٢-١ السياسة الائتمانية للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى مجال الثروة السمكيه :

يمكن القاء الضوء على السياسة الائتمانية لبنك التنمية والائتمان الزراعى فى مجال الثروه السمكية وتطوير المصائد من خلال عدة محاور اساسية تتمثل فى انواع القروض التى يقدمها البنك ، واجالها ، وطبيعة المستفيدين ، وحد التمويل الذى يقدمة البنك ثم طريقة السداد وشروط وضمانات الاقراض .

ومن حيث نوع القروض وأجالها فان البنك يقدم القروض القصيرة والمتوسطة الاجل وتشمل :

١- قروض المزارع السمكية :

يمنح البنك هذا النوع من القروض للافراد بشرط توافر الخبرة الفنية والعملية لدى طالب القرض ، ويتم التمويل فى حدود ٥٠ ٪ من اجمالى التكاليف الاستثمارية والباقى يساهم به المقترض كحصة ذاتية . ومدة سداد هذا النوع من القروض خمسة سنوات منها فترة سماح سنة واحدة لا يسدد فيها الفائدة ، ويسدد القرض على اربعة اقساط سنوية متساوية بسعر الفائدة السائد فى السوق . ويتم تقديم الضمانات المناسبة مع استيفاء عقد بيع تأجيرى للالات والمعدات المقترض لها ، وحتى نهاية سداد القرض .

وفيما يخص مشاريع تربية الاسماك فى اقفاص فى المجارى المائية فان البنك يمنح قروض للافراد والجمعيات التعاونية لصائدى الاسماك وللاستزراع السمكى بوحدات الحكم المحلى ، ويتم التمويل بحداقصي٥٠٪ من اجمالى التكاليف الاستثمارية ومدة القرض من ٤- ٥ سنوات منها سنة سماح يسدد فيها الفائدة فقط على ان يسدد القرض على اقساط سنوية او شهرية بنسب متساوية او متدرجة وفقا لما يراه البنك وعلى ضوء نتائج التحليل المالى للمشروع . ويطلب البنك الضمانات المناسبة للحدود الائتمانيه المعمول بها .

٢ – قروض تطوير واجراء عمرات مراكب الصيد :

يمنح البنك هذه القروض للصيادين اصحاب المراكب بشرط ان يكون طالب القرض حرفته الاساسية الصيد وعضوا فى الجمعية التعاونية لصائدى الاسماك . ويتم التمويل فى هذه النوعية بحد اقصى ٦٥ ٪ من التكاليف الاجمالية طبقا لفواتير العرض المقدمة والتقارير الفنية بصلاحية المركب للتطوير . وتصل مدة القرض الى ٥ سنوات منها سنة سماح ويسدد القرض على دفعات ربع سنوية للمراكب الكبيرة ، وعلى دفعات اسبوعيةاو شهرية للمراكب الصغيرة ويشترط لمنح هذا النوع من القروض ان يكون المقترض مالكا للمركب او بضمان المالكين بالتضامن والتكافل ، كما يشترط ان يكون المركب مسجلا فى التفتيش البحرى ، ويتم رهن المركب بحريا لصالح البنك . وفى حالة المراكب الصغيرة يتعهد المقترض بقبول خصم الاقساط من قيمة الاسماك الموردة للجمعية التعاونية لصائدى الاسماك التى ينتبعها .

٣ – قروض انشاء المراكب :

تصرف بغرض انشاء مراكب الصيد المختلفة الاحجام بشرط ان يكون طالب القرض حرفتة الصيد وعضو فى جمعية صائدى الاسماك ، ويتم التمويل فى حدود ٦٥ ٪ من التكاليف الاجمالية او ٥٠٠٠ جنيه ايهما اقل بالنسبة للمراكب الصغيرة فقط (٥و٧ – ١٠ حصان) ، وبدون حد اقصى للمراكب الكبيرة والمتوسطة التى يزيد قوة المحرك عن ١٠ حصان . ومدة القرض ٥ سنوات منها سنة سماح تحسب عليها فوائد ، ويسدد القرض على اقساط ربع سنوية بالنسبة للمراكب المتوسطة والكبيرة ، وعلى دفعات اسبوعيه او شهريه للمراكب الصغيرة ، ويشترط البنك تحرير عقد بيع تأجيرى بقيمة المحرك لصالح البنك لحين تركيبه بالمركب ، ورهنها ككل رهنا بحريا لصالح البنك .

وبالنسبة لباقى تكاليف الانشاء (جسم المركب وباقى المكونات) يتم تقديم ضمان عقارى او اراضى زراعية او مركب ألى اخر يرهن لصالح البنك او وديعة ، او خطاب ضمان بنكى بقيمة القرض ، وذلك لحين انشاء المركب واجراء الرهن البحرى على المركب ككل لصالح البنك . و بالنسبة للمراكب الصغيرة يتم عمل عقد توريد بين العميل والجمعية ، يتعهد فيها العميل وبضمان الجمعية بقبول خصم الاقساط من قيمة الاسماك الموردة للجمعية . وفى المراكب الكبيرة والمتوسطة يلتزم العميل بفتح حساب جارى دائن طرف الفرع المختص لا يقل رصيده فى اى وقت عن قيمة القسط المستحق .ولا يتم تجديد ترخيص المركب الا بموجب خطاب رسمى من البنك .

جدول (٢) اغراض القروض ومدتها وطريقه السداد وسعر الفائده (٤)
لقروض الثروه السمكيه المقدمه من بنك التنميه الزراعى

غرض القرض	المستفيدين	حد الاقراض ٪ من التكاليف الاستثماريه	مدة القرض (سنه)	طريقه السداد	فترة السماح (بفائده)	الفائده ٪
قروض المزارع السمكية	الافراد	٥٠	٥	٤ اقساط سنويه	سنه	١٦
تربية الاسماك فى اقفاص	الافراد والجمعيات	٥٠	٤-٥	سنويه/شهريه	سنه	١٦
عمرات المراكب	الافراد اصحاب المراكب	٦٥	٥	١/٤ سنويه للمراكب الكبيره وشهريه للصغيره	سنه	١٦
انشاء المراكب	الصيادين	٦٥ بحد اقصى ٥٠٠٠ للصغيره (٥و٧ حصان) وبدون حد اقصى لاكثر من ١٠ ح	٥	١/٤ سنويه للكبيره وشهريه للصغيره	سنه	١٦

المصدر :

البنك الرئيسى للتنميه والائتمان الزراعى ، دليل الخدمات الائتمانيه ، ١٩٩٥ .

٢ -٢ النشاط الائتمانى السمكى لبنك التنمية الزراعى :

لدراسة النشاط الائتمانى للبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى مجال الثروة السمكية يتبين من الجدول (٣) ان جملة السلف المقدمة من البنك فى هذا المجال قد تراوحت خلال الفترة ٨١/٨٠ - ٩٤/٩٣ بين حد ادنى نحو ١٠٠ الف جنيه فقط عام ٨٢/٨١ ، وحد اقصى ٦و٩ مليون جنيه عام ١٩٩١/٩٠ ، ونظرا للتغيرات الكبيرة التى انتابت سلف الثروة السمكية خلال تلك الفترة فقد تم قياس عمق التغير خلال النصف الاول من تلك الفترة ٨١/٨٠ - ٨٧/٨٦ ، ومقارنته بعمق التغير فى النصف الثانى من السلسلة ٨٨/٨٧ - ٩٣/ ٩٤ وذلك بتقدير معامل الاختلاف النسبى للفترتين ، وقد تبين ان هذا المعامل قد بلغ نحو٦١٨و٠ خلال الفترة الاولى ونحو ٤٠و٣ خلال الفترة الثانية ، وهو ما يؤكد على ان التغيرات فى الفترة الثانية كانت اعمق منها فى الفترة الاولى ، ولكن على الرغم من الزيادة الكبيرة فى السلف التى قدمها البنك للنشاط السمكى والتى يعكسها الرقم القياسى الذى بلغ عام ٩٤/٩٣ نحو ٢٢٢٥ مقارنة بالعام الاول ٨١/٨٠ والذى يعنى ان سلف الثروة السمكية قد زادت بنحو ١١ مثل عما كانت عليه فى العام الاول من الفترة المدروسة ، على الرغم من ذلك فان استعراض نسبة قروض الثروه السمكية الى جملة السلف الاستثمارية او سلف الانتاج الحيوانى والداجنى والسمكى التى قدمها البنك خلال الفترة ٨٠/ ٨١ - ٩٤/٩٣ يؤكد على تضاؤل نصيب القطاع السمكى من اهتمامات البنك حيث لم تتعد نسبة سلف الثروة السمكية الى اجمالى السلف الاستثمارية نحو ٣٤و٠ ٪ عام ٨٤/٨٣ ،وقد بلغت تلك النسبة فى بعض السنوات نحو ٠٣و ٪ كما فى عام ٨٢/٨١ ونحو ٠٦و٠ ٪ عامى ٨٦/٨٥ و٨٧/٨٦ ، ايضا لم تتعد نسبة قروض الثروة السمكية الى قروض الانتاج الحيوانى والداجنى والسمكى مجتمعة نحو ٧٢و. ٪ عام ٨٣/٨٢ فى حين بلغت تلك النسبة نحو ٠٥و٠٪ و٠٧و٠٪ كما فى عامى ٨٢/٨١ و٨٦/٨٥ على الترتيب .

معامل الاختلاف النسبى = الانحراف المعيارى / الوسط الحسابى x ١٠٠

(٥)

جدول (٣) تطور السلف المقدمة من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى لقطاع الثروة السمكية واهميتها النسبيه الى اجمالى القروض الاستثمارية وقروض الثروه الحيوانية والداجنه والسمكية خلال الفترة ٨١/٨٠ - ٩٣/ ١٩٩٤

السنة	جملة السلف الاستثمارية		سلف الانتاج الحيوانى		سلف الثروة السمكية			
	مليون جنيه	الرقم القياسى	مليون جنيه	الرقم القياسى	مليون جنيه	الرقم القياسى	٪ من الاستثمارية	٪ من الحيوانى والدا جن وا لسمكى
٨١/٨٠	١٥٨و٧	١٠٠	١٠٧و١	١٠٠	٤٠و	١٠٠	٢٥و٠	٣٧و٠
٨٢/٨١	٣٢٨و٠	٢٠٧	١٨٥و٨	١٧٣	١٠و٠	٢٥	٠٣و٠	٠٥و٠
٨٣/٨٢	٣٤٤و٠	٢١٧	٢٤٨و٤	٢٣٢	٨٠و١	٤٥٠	٥٢و٠	٧٢و٠
٨٤/٨٣	٥٢٤و٠	٣٣٠	٣٨٧و٠	٣٦١	٨٠و١	٤٥٠	٣٤و٠	٤٧و٠
٨٥/٨٤	٧٧٥و٠	٤٨٨	٥٧٢و٦	٥٣٥	٦٠و٠	١٥٠	٠٨و٠	١٠و٠
٨٦/٨٥	١١٦١و٠	٧٣٢	٨٨٦و٢	٨٢٧	٦٤و٠	١٦٠	٠٦و٠	٠٧و٠
٨٧/٨٦	١٦٥٢و٠	١٠٤١	٥١٧و٦	٤٨٣	٠٠و١	٢٥٠	٠٦و٠	١٩و٠
٨٨/٨٧	١٤٤٨و٠	٩١٢	١١٤٢و٧	١٠٦٧	١٤و١	٢٨٥	٠٨و٠	١٠و٠
٨٩/٨٨	٢٠١٧و٤	١٢٧١	١٥٧٤و٣	١٤٦٩	١٨و٢	٥٤٥	١١و٠	١٤و٠
٩٠/٨٩	٢٣٣٤و٥	١٤٧١	١٧٦٤و٧	١٦٤٨	٧٠و٣	٩٢٥	١٦و٠	٢١و٠
٩١/٩٠	٣٢٧٤و٣	٢٠٦٣	٢٠٦٠و٠	١٩٢٣	٦٠و٩	٢٤٠٠	٢٩و٠	٤٧و٠
٩٢/٩١	٢٩٦٧و٠	١٨٦٩	١٦٠٧و٥	١٥٠١	٣٠و٨	٢٠٧٥	٢٨و٠	٥٢و٠
٩٣/٩٢	٢٨١٦و٧	١٧٧٥	١٤١٠و٣	١٣١٧	٥٠و٩	٢٢٦٢	٣٢و٠	٦٤و٠
٩٤/٩٣	٣١٢٤و٧	١٩٩٦	١٤٥٩و٣	١٣٦٣	٩٠و٨	٢٢٢٥	٢٨و٠	٦١و٠

المصدر :

جمعت وحسبت من : البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، الادارة العامة للائتمان ، بيانات غير منشورة .

ومن بيانات الجدول السابق يتضح ان قطاع الثروة السمكية على اهميته لم يكن خلال الفتره المدروسة احد محاور اهتمام البنك ولا يتناسب ما قدمه البنك مع دور واهمية القطاع ولا مع ما هو مأمول منه فى الوقت الذى ساهم فيه القطاع بنحو ٧و٥٪ من قيمة الانتاج الزراعى عام ٩٢/٩١ حيث بلغ الدخل السمكى ٧و١ مليار جنيه ، ويعمل فية نحو ٢٦٥ الف صياد عام ١٩٩٤ .

وبدراسة السلف الممنوحة من البنك للثروة السمكية وفقا لأجالها واغراضها يتبين من الجدول (٤) ان جملة السلف القصيرة الاجل بلغت عام ٩٢/٩١ نحو ٥٥و٢ مليون جنيه تمثل نحو٨و٣٠ ٪ من جملة القروض المقدمة من البنك فى نفس العام لقطاع الثروة السمكية مقابل ٧و٢ مليون جنيه عام ٩١/٩٠ وبنسبة ٨و٢٧ ٪ من جملة القروض التى قدمها البنك للقطاع .

وقد جاءت السلف القصيرة الاجل الموجهة لتشغيل المزارع السمكية فى المركز الاول حيث بلغت تلك السلف عام ٩٢/٩١ نحو ٦و١ مليون جنيه مثلت نحو ٦و٦١ ٪ من جملة السلف القصيرة فى نفس العام مقابل ١و١ مليون جنيه مثلت نحو ٨و٢ ٪ من نفس الاجل عام ٩١/٩٠ ، وهو ما يشير الى زيادة السلف المقدمه لتشغيل المزارع السمكية سواء فى قيمتها المطلقة او النسبية .

اما السلف المتوسطة الاجل فقد بلغت عام ٩٢/٩١ نحو ٧و٥ مليون جنيه مثلت نحو ٢و٦٩ ٪ من جملة السلف التى قدمها البنك للقطاع السمكى فى نفس العام مقابل ٩و٦ مليون جنيه عام ٩٠ /٩١ مثلت نحو ٢و٧٢ ٪ من جملة السلف فى نفس العام .

وتاتى سلف شراء وانشاء وتطوير مراكب الصيدفى المركز الاول حيث بلغت قيمتها عام ٩٢/٩١ نحو ٩و٢ مليون جنيه مثلت نحو٣و٥١٪ من جملة السلف المتوسطة فى نفس العام مقابل ١و٣ مليون جنيه مثلت نحو ٦و٤٤٪ من جملة السلف المتوسطةعام ٩١/٩٠ .وتاتى سلف شراء الشباك ومعدات الصيد فى المرتبة الثانية من ذلك الاجل حيث بلغت نحو ٣و٢ مليون جنيه عام ٩١/٩٠ مثلت نحو ٥و٣٣ ٪ من السلف المتوسطة الاجل ، الا انها انخفضت الى ٥و١ مليون جنيه لتمثل نحو ٤و٢٥ ٪ من السلف المتوسطة عام ٩٢/٩١ .

جدول (٤) السلف الممنوحة من البنك الرئيسى للتنمية (٥)
والائتمان الزراعى للثروة السمكية وفقا لآجالها وأغراضها ونسبة
السداد خلال عامى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٢/٩١

السنوات / البيان	١٩٩١/١٩٩٠				١٩٩٢/١٩٩١			
	ألف جنيه	% من الآجل	% من الجملة	نسبة السداد %	ألف جنيه	% من الآجل	% من الجملة	نسبة السداد %
أولا : سلف قصيرة الاجل :								
تشغيل مراكب الصيد	٥٧٧	٢١ر٦	٢ر١	١٠٠	٤١٥	١٦ر٢	٥ر١	٩٨ر١
تشغيل المزارع السمكية	١١٤٥	٤٢ر٨	١١ر٩	٩٨ر٧	١٥٧٤	٦١ر٦	١٩ر٤	٩٣ر٤
تشغيل الاقفاص السمكية	٨٠٧	٣٠ر١	٨ر٤	٩٩ر٩	٤٣٩	١٧ر٢	٥ر٣	٩٤ر٨
أنشطة أخرى	١٤٧	٥ر٥	١ر٥	١٠٠	١٢٦	٤ر٩	١ر٥	٧٧ر٣
جملة السلف قصيرة الآجل	٢٦٧٦	١٠٠	٢٧ر٨	—	٢٥٥٤	١٠٠	٣٠ر٨	—
ثانيا : السلف متوسطة الآجل :								
شراء شباك ومعدات صيد	٢٣٢٤	٣٣ر٥	٢٤ر٢	٨٨ر٨	١٤٥٨	٢٥ر٤	١٧ر٦	٨٥ر٦
مشاريع الاقفاص	١٩٠	٢ر٧	٢ر٠	٨٨ر٥	٧٩	١ر٤	٠ر٩	٩٢ر٢
شراء وانشاء وتطوير المراكب	٣٠٩٥	٤٤ر٦	٣٢ر٢	٧٣ر٤	٢٩٣٩	٥١ر٣	٣٥ر٥	٨٠ر٨
المزارع السمكية	١٢٦٤	١٨ر٢	١٣ر٢	٨٥ر٢	١٠١٠	١٧ر٦	١٢ر٢	٧٧ر٠
أخرى	٦١	٠ر٩	٠ر٦	٧٦ر٧	٢٤٥	٤ر٣	٣ر٠	٧٢ر٧
جملة السلف متوسطة الآجل	٦٩٣٤	١٠٠	٧٢ر٢	—	٥٧٣١	١٠٠	٦٩ر٢	—
جملة السلف الممنوحة	٩٦١٠	—	١٠٠		٨٢٨٥	—	١٠٠	

المصدر :

البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، الادارة العامة للائتمان ، بيانات غير منشورة

ومن الجدول (٤) يتبين ان نسبة السداد فى السلف القصيرة قد تراوحت بين ٤و٩٣ ٪ و١و٩٨ ٪ فيما عدا الانشطة الاخرى التى بلغت نسبة السداد فيها ٣و٧٧ ٪ وذلك عام ٩٢/٩١ ، بينما تراوحت نسبة السداد فى السلف المتوسطة بين ٧و٧٢ ٪ الى ٢و٩٢ ٪ فى نفس العام . وجدير بالذكر ان السلف التى قدمها البنك قد اقتصرت على السلف القصيرة والمتوسطة الاجل فقط.

٢ـ٣ ضمانات وشروط واجراءات الاقتراض من البنك الرئيسى للتنميه و الائتمان الزراعى لقطاع الثروه السمكية (٤)

يتم تمويل هذا النشاط لانشاء وتطوير المزارع السمكيه وكذا انشاء وتطوير مراكب الصيد وعمل العمرات لها بهدف معاونه منتجى وصائدى الاسماك على التوسع فى هذا النشاط بما يساهم فى زياده الانتاج السمكى .

وتتمثل القروض الممنوحه فى هذا المجال فى الاتى :

اولا : قروض المزارع السمكيه :

يتم المنح لانشاء او تطوير المزارع المقامه على الاراضى البور تحت الاستصلاح او البحيرات بهدف انشاء احواض الانتاج والرعايه واقامه الجسور والبوبات الخرسانيه المطلوبه للتحكم فى دخول وخروج المياه للاحواض وكذلك بهدف تكثيف الانتاج فى المزارع القائمه باستخدام معدات تكنولوجيه متقدمه تتمثل فى الدوائر المغلقه للمياه والتهويه الذاتيه والتغذيه المركزه وذلك وفقا لما يلى :

١- شروط وقواعد وضمانات صرف القرض :

* التأكد من توافر الخبره الفنيه والعمليه لدى طالب القرض بالاضافه الى الحراسه الازمه .
* الحصول على موافقه وترخيص هيئه الثروه السمكيه او مناطقها بالمحافظات التابع لها المشروع علىاقامه ومزاوله نشاط الاستزراع السمكى .
* تقديم دراسة توضح اقتصاديات المشروع وقدرته على الوفاء بالالتزامات المترتبه على منح القرض وقنوات التسويق لناتج النشاط .

* تقديم الرسومات الهندسية والانشائية وموقع المزرعة بالنسبة لمصادر المياه والمعدات والالات المطلوبة لتكثيف الانتاج معتمدة من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية أومناطقها بالمحافظات .
* ملكية أرض المشروع أوالايجار من هيئة الثروة المائية .
* يتم التمويل بحد أقصى ٥٠٪ من اجمالى التكاليف الاستثمارية ويساهم العميل بالباقى كحصة ذاتية .
* مدة القرض ٥سنوات منها فترة سنة سماح لايسدد فيها الاقوائد القرض ويتم السداد على اربعة أقساط سنوية متساوية .
* يمنح القرض بالفائدة المصرفية المقررة طبقا لقرارات مجلس ادارة البنك الرئيسى الصادرة فى هذا الشأن .
* تقديم الضمانة المناسبة التى تتناسب والحدود الأئتمانية المعمول بها .
* استيفاء عقد بيع تأجيرى للالآت والمعدات المقرض عنها لصالح البنك وحتى نهاية سداد القرض .
* قيام البنك باجراء التأمينات اللازمه على المزرعه ضد السطو والسرقة وتجديده لصالحه وعلى نفقة العميل طبقا للتعليمات المنظمه فى هذا الشأن .

٢ - المستندات المطلوبة :

* طلب القرض على النموذج المعد لذلك .
* كشف حساب العميل عن ثلاث سنوات سابقة .
* البطاقة الشخصية / العائلية للاطلاع عليها والتأكد من صفة طالب القرض وصورة منها لحفظها بملف القرض .
* دراسة جدوى عن المشروع .
* مستندات الملكية لارض المشروع أو عقد الايجار من هيئة الثروة السمكية.

* تراخيص وموافقات الجهات المسئولة على اقامة المشروع .
* الرسومات الهندسية التى توضح هيكل المشروع معتمدة من مهندس نقابى والهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وعروض فواتير بالمعدات والالآت المطلوبة فى تكثيف الانتاج وبيان ماتم من أعمال .
* رسم كروكى معتمد يوضح موقع المزرعة بالنسبة لمصدر المياه .
* المستندات الخاصة بالضمانات المقدمه .

٣ - الخطوات الاجرائية :

* تقديم العميل لطلب القرض على النموذج المعد لذلك مرفقا به المستندات المطلوبة .
* قيام المختص بالبنك بمعاينة المزرعة أو المنطقة موضوع طلب القرض للتاكد من البيانات المقدمة .
* قيام اخصائى التحليل المالى باجراء الاستعلام المحلى والاستعلام من ادارة مخاطر الائتمان بالبنك المركزى ودراسة طلب القرض على ضوء كشف الحساب والمستندات المقدمه طبقا للقواعد المعمول بها وتحليل بيانات دراسات الجدوى للمشروع المقدم للوقوف على مقدرته على الوفاء بالتزاماته من واقع التدفقات النقدية مع اجراء التحليل الائتمانى للتحقق من جدارته الائتمانية .
* اعداد مذكرة القرض موضحا بها التوصية الأئتمانية وشروط المنح والسداد .
* اعتماد القرض من مدير بنك القرية أورفعة للمستوى الأعلى مشفوعا بالرأى طبقا للسلطات المخولة .

* تحرير عقد القرض بمعرفة الشئون القانونية والتوقيع عليه من البنك والعميل .
* سداد العميل للحصة الذاتية المقررة بخزينة البنك مقدما .
* يتم استخراج شيكات بما يتم توريده من أجهزة ومعدات وماتم تنفيذه من أعمال انشائية للجهة المورده أو المنفذه والموضحه بالعقد بعد اجراء المعاينة لكل مرحلة بواسطة المختصين بالبنك بشرط الاتصرف الدفعة التالية الابعد التأكد من استنفاذ ماتم صرفة فى الغرض المخصص له .
* تحرير عقد البيع التأجيرى للمعدات والآت المنصرف لها القرض والتوقيع عليه من العميل .
* قيام البنك باجراء التأمينات المطلوبة وتجديدها سنويا طبقا للتعليمات المعمول بها فى هذا الشأن .
* اجراء المعاينات الدورية والمستمرة طوال مدة القرض وحتى تمام السداد .

ثانيا : قروض مشاريع تربية الأسماك فى أقفاص بالمجارى المائية :

تمنح هذه القروض بغرض الاستفادة من تربية الأسماك بطريقة مكثفة فى المجارى المائية بالانهار والترع والمصارف للأفراد والجمعيات التعاونية للصيادين وللاستزراع السمكى بوحدات الحكم المحلي وفقا لمايلى :

١ / شروط وقواعد وضمانات صرف هذه القروض :

- تحقق البنك بالتحليل المالى وباقى عناصر الأئتمان الخمس من الجدارة الائتمانية لطالب القرض .
- الحصول على ترخيص من هيئة تنمية الثروة السمكية أومناطقها بالمحافظات باقامة ومزاولة نشاط الاستزراع السمكى فى الأقفاص المائية موضحا به الاماكن التى ستوضع بها الاقفاص .
- أن تبين دراسة الجدوى المبسطة للمشروع جدارته ومقدرته على الوفاء بالتزاماته فى المواعيد المحدده .
- تقديم رسم توضيحى وتخطيطى وبيان تفصيلى لموقع المشروع وعدد الاقفاص وأبعادها والمعدات والالآت والادوات المطلوبة معتمدا من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية أومناطقها بالمحافظات .
- يتم التمويل بحد اقصى ٥٠٪ من اجمالى التكاليف الاستثمارية ويساهم العميل بالباقى كحصة ذاتيه .
- مدة القرض من ٤ ـ ٥ سنوات منها سنة سماح يسدد فيها الفوائد فقط على ان يتم السداد على اقساط سنوية أوشهرية بنسب متساوية أو متدرجة وفقا لما يراه البنك المانح للقرض وعلى ضوء نتائج التحليل المالى للمشروع .

- يصرف القرض بالقائدة المصرفية المقررة طبقا لقرارات مجلس ادارة البنك الرئيسى الصادرة فى هذا الشأن ويتم الصرف على دفعات وفقا لمراحل التنفيذ.
- تقديم الضمانة المناسبة التى تتناسب والحدود الائتمانية المعمول بها .
- التأكد من توافر الحراسة الكافية للاقفاص السمكية .
- استيفاء عقد بيع تأجيرى للأقفاص والمعدات المقرض عنها وحتى نهاية سداد القرض .
- قيام البنك بالتأمين على الوحدات المقرض عنها ضد السرقة وتجديده لصالحه على نفقة العميل طبقا للتعليمات المنظمة فى هذا الشأن .

٢ / المستندات المطلوبة :

- طلب القرض على النموذج المعد لذلك .
- كشف حساب العميل عن ثلاث سنوات سابقة .
- البطاقة الشخصية / العائلية للاطلاع عليها والتأكد من صفة طالب القرض مع صورة منها لحفظها بملف القرض .
- دراسة فنية ومالية وتسويقية مبسطة عن المشروع .
- التراخيص والموافقات والرسومات الخاصة بالمشروع .
- المستندات الخاصة بالضمانات المقدمه .
- صوره : الوقائع الرسمية التى اشهرت بها الجمعية وتشكيل مجلس الادارة وحدود مسئوليته فى الاقراض والاقتراض .

٣ / الخطوات الاجرائية :

- تقديم العميل لطلب القرض على النموذج المعد مرفقا به المستندات المطلوبة.

- تقديم الجمعية التعاونية محضر مجلس الادارة بطلب القرض معتمدا من الجهة الادارية المختصة .
- قيام اخصائى التحليل المالى باجراء الاستعلام المحلى والاستعلام من ادارة مخاطر الائتمان بالبنك المركزى ودراسة طلب القرض على ضوء كشف الحساب والمستندات المقدمه طبقا للقواعد المعمول بها وتحليل بيانات ودراسة جدوى المشروع للوقوف على مقدرته على الوفاء بالتزاماته من واقع التدفقات النقدية للنشاط مع تحليل المركز المالى للعميل وباقى عناصر الائتمان الخمس للتحقق من جدارته الأئتمانية .
- يتم اعداد مذكرة القرض موضحا بها التوصية الائتمانية بخصوص منح القرض وقيمته ومدته ومواعيد السداد والضمانات .
- تحرير عقد القرض بمعرفة الشئون القانونية والتوقيع عليه من البنك والعميل .
- سداد العميل للحصة الذاتيه المقرره بخزينة البنك مقدما .
- يتم استخراج شيكات بما يتم توريده من أجهزة ومعدات باسم الجهة الموردة بشرط اجراء المعاينة لكل مرحلة بواسطة المختصين بالبنك طبقا لبنود العقد .
- تحرير عقد البيع التأجيرى للمعدات والالآت المقرض عنها والتوقيع عليه من العميل .
- قيام البنك باجراء التأمينات المطلوبة للمعدات وتجديدها سنويا وفقا للتعليمات المعمول بها فى هذا الشأن .
- اجراء المعاينات الدورية المستمرة طوال مدة القرض وحتى تمام السداد .

ثالثا ـ قروض تطوير واجراء عمرات لمركب الصيد :

يتم تمويل هذا النشاط للصيادين أصحاب المراكب بغرض مساعدتهم فى تطوير مراكبهم حيث يتم استبدال المحرك بمحرك آخر اكبر مع تعديل جسم السفينه ليتناسب مع حجم المحرك أواستبدال بعض المعدات كالأوناش والثلاجات وغيرها واجراء العمرات باستبدال المحرك بآخر بنفس الحجم أو صيانته مع اصلاح جسم السفينة وباقى المعدات ـ ويتم منح هذه القروض وفقا للآتى :

١ ـ شروط وقواعد وضمانات صرف القرض :

- تحقق البنك بالتحليل المالى وباقى عناصر الائتمان الخمس من الجدارة الائتمانية لطالب القرض .
- أن يكون طالب القرض حرفته الأساسية الصيد وعضوا فى جمعية صائدى الاسماك .
- أن تبين الدراسة للمشروع من الناحية المالية والفنية والتسويقية جدارته ومقدرته على الوفاء بالتزاماته فى المواعيد المحددة .
- يتم التمويل بحد أقصى ٦٥٪ من التكاليف الاجمالية طبقا لفواتير العرض المقدمه والتقارير الفنية بصلاحية المركب للتطوير .
- مدة القرض ٥ سنوات منها سنة واحده سماح ويسدد القرض على دفعات ربع سنوية وذلك بالنسبة للمراكب الكبيرة والمتوسطة وعلى دفعات أسبوعية أوشهرية بالنسبة للمراكب الصغيرة .
- يتم صرف القرض بالفائدة المصرفية التى يقررها مجلس ادارة البنك الرئيسى .
- أن يكون العميل مالكا للمركب المطلوب له القرض أوبضمانة المالكين بالتضامن والتكافل .
- أن يكون المركب مسجلا بالتفتيش البحرى .

- عدم وجود قيود على المركب أورخصة الصيد والملاحـه .
- أن يتم رهن المركب بحريا لصالح البنك .
- اجراء التأمين على المركب ضد الغرق والحريق والتلف واخطار البحر لصالـح البنك طبقا للتعليمات المنظمة للتأمين .
- تعهد العميل بالنسبة للمراكب الصغيرة بقبول خصم قيمة القسط المستحق عليـه للبنك من قيمة الأسماك الموردة للجمعية التعاونية لصائدى الأسماك والتـى تقوم بدورها بتوريد قيمة الأقساط أسبوعيا أوشهريا للبنك .

/٣ المستندات المطلوبة :

- طلب القرض على النموذج المعد لذلك .
- خطاب من الجمعية التعاونية لصائدى الأسماك يفيد عضوية طالب القرض بالجمعية وبموافقتها على خصم الأقساط المستحقة على العميل من قيمة الأسماك التى تـورد منـه .
- كشف حساب للعميل لمدة ٣ سـنوات سابقـة .
- مستندات الملكية للمركب المطلوب لها القرض .
- شهادة تسجيل رسمية من التفتيش البحرى عن المركب .
- شهادة من التفتيش البحرى بعدم وجود قيود على المركب ورخصة الصيد والملاحة .
- البطاقة الشخصية / العائلية للعميل للاطلاع عليها للتاكد من صفته وصورة منهـا لحفظها بالملف .
- دراسة فنية ومالية وتسويقية مبسطة للمشروع .
- فواتير عرض مقدمه من الجهات الموردة بالمعدات المطلوبة والجهات المنفـذة تكاليف التنفيذ .

٣ / ـ الخطوات الاجرائيـــة :

- تقديم العميل لطلب القرض على النموذج المعد لذلك مرفقا به المســـــتندات المطلوبـة .
- قيام اخصائى التحليل المالى باجراء الاستعلام المحلى والاستعلام من ادارة مخاطر الائتمان بالبنك المركزى . وكذا دراسة طلب القرض على ضوء كشف الحساب والمستندات المقدمه طبقا للقواعد المعمول بها وتحليل بيانات الدراسة المقدمه للوقوف على مقدره المشروع على الوفاء بالالتزامات من واقع التدفقات النقدية للنشاط مع تحليل المركز المالى للعميل وباقى عناصر الائتمان الخمس للتحقـق من جدارته الائتمانيـة .
- اعداد مذكرة القرض موضحا بها التوصية الائتمانية بخصوص منح القرض وقيمته والغرض منه ومدة القرض ودفعات الصرف ومواعيد السداد والضمانات المقدمه .
- اعتماد القرض من مدير بنك القرية أورفعة مشفوعا بالرأى للمستوى الاعلـــــى طبقا للسلطات المخولة .
- اعداد عقد القرض بمعرفة الشئون القانونية بالبنك والتوقيع عليه من البنـــك والعميـــل .
- اتمام اجراء الرهن البحرى على المركب لصالح البنك وعلى نفقة العميل .
- قيام العميل بتوريد حصته الذاتية المقرره لخزينة البنك الذى يقوم بـــــدوره باستخراج شيك بكامل قيمة المعدات باسم الجهة المورده وبما يتم تنفيـــــذه باسم الجهة المنفذه وبعد اتمام المعاينة من قبل المختصين بالنـك .
- قيام البنك باتمام اجراء التأمينات المطلوبة ضد جميع المخاطر علـــــــى المركب لصالح البنك وعلى نفقة العميل وفقا للتعليمات المنظمة للتأمين .
- اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل أقساط القرض وملحقاته فى المواعيد المحـدده مع التنسيق مع جمعية صائدى الاسماك فى حالة اقرار العميل بقبول سداد الاقساط من خلال الجمعيـــة .

رابعا : قروض انشاء مراكب الصيد :

تصرف هذه القروض بغرض انشاء مراكب الصيد مختلفة الأحجام وذلك وفقـــا للاتـــى :

١ ـ شروط وقواعد وضمانات القرض :

* تحقق البنك بالتحليل المالى وباقى عناصر الائتمان الخمس من الجـــدارة الائتمانية لطالب القرض ٠
* أن يكون طالب القرض حرفته الصيد وعضوا بجمعية صائدى الأسماك ٠
* أن تبين دراسة المشروع من الناحية الفنية والتسويقية والمالية جدارتـــه ومقدرته على الوفاء بالتزاماته فى المواعيد المحدده ٠
* يتم التمويل بحد اقصى ٦٥٪ من اجمالى التكاليف أو ٥٠٠٠ جنيه أيهمـــا أقل وذلك بالنسبة للمراكب الصغيرة فقط (قوة المحرك من ٥ر٧ ـ ١٠ حصان) وبدون حد اقصى بالنسبة للمراكب المتوسطة والكبيرة (اكثـر من ١٠ حصان) متى توافرت الجداره الائتمانية وذلك طبقا لفواتيـــر العرض المقدمه من الجهة الموردة أو المنفذة وعلى أن يساهم العميـــل بالباقى كحصة ذاتيـــة ٠
* مـدة القرض ٥ سنوات منها سنة سماح تحسب عنها الفوائد فقط علـــى أن يسدد القرض على اقساط سنوية بالنسبة للمراكب المتوســـطة والكبيرة وعلى دفعات اسبوعية أو شهرية بالنسبة للمراكب الصغيرة ٠
* يتم صرف القرض بالفائدة المصرفية التى يقررها مجلس ادارة البنـــك الرئيسى ٠
* يتم صرف القرض على دفعات طبقا للمعاينات الفعليه من جانب البنك ٠

- اعداد عقد القرض بمعرفة الشئون القانونية بالبنك والتوقيع عليه من العميل والبنك.
- قيام العميل بتوريد حصته الذاتية الخاصة بالانشاءات واستخراج البنك شيكات مقبوله الدفع بقيمة ما يتم تنفيذه باسم الجهة المنفذه طبقا لمراحل التنفيذ.
- يقوم العميل بتوريد حصته الذاتية بالنسبة للموتور والمعدات لخزينة البنك ويقوم البنك باستخراج شيكات مقبوله الدفع باسم الشركة المورده بقيمة مايتم توريده بعد معاينة من قبل المختصين بالبنك .
- قيام البنك باجراء الرهن العقارى للضمان المقدم بالنسبة لتكاليف الانشاء لصالح البنك وعلى نفقة العميل أواجراء الرهن البحرى على المركب الالى الآخر المقدم المقدم كضمان بديل للضمان العقارى .
- بعد عملية الانشاء للمركب يقوم البنك باجراء الرهن البحرى على المركب ككل لصالح البنك وعلى نفقة العميل .
- يقوم البنك باجراء التأمينات المطلوبة على المركب لصالح البنك وعلى نفقة العميل وفقا للتعليمات .
- اتخاذ الاجراءات اللازمه لتحصيل أقساط القرض بالتنسيق مع جمعية صائدى الاسماك فى حالة قبول العميل سداد الاقساط من خلال الجمعية .

٣- صندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدى الاسماك .

٣-١ النشاط الائتمانى للصندوق .

٣-٢ مشاكل ومعوقات الاقتراض فى الجمعيات التعاونية للثروة المائية .

٣-٣ شروط الاقتراض من صندوق دعم الجمعيات التعاونية للثروة المائية

٣- صندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدى الاسماك :

صدر القانون رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٦١ بانشاء صندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدى االاسماك ، بغرض معاونة قطاع الصيد التعاونى بتقديم القروض ، بمختلف أجالها - قصيرة ومتوسطة وطويلة الاجل - بدون فائدة ولمختلف الاغراض ، حيث تمنح القروض القصيرة الاجل لشراء ادوات الصيد ومعداتة ، وتمنح القروض المتوسطة الاجل لشراء وانشاء المراكب وقوارب الصيد وتكنات خشبية ، ومحركات بحرية . وتمنح القروض طويلة الاجل لشراء سفن الصيد الآلية والسيارات والثلاجات ، واقامة المنشأت الثابتة .

وفى بداية انشاء الصندوق ساهمت الحكومة بكامل رأس المال وذلك بنحو ٧و٨٢ الف جنيه ، وكان من المخطط ان يزيد الى ان يصل الى ٥و١ مليون جنيه فى نهاية السنة الخامسة من انشائه ، الاان عدم كفاية مساهمة الحكومة فى راس المال ، من خلال الهيئة العامة للثروة السمكية لم تحقق هذا الهدف حينئذ . ويعتمد الصندوق الان فىتدبير ميزانيته على المبالغ التى تخصص من ميزانية الهيئة العامة والهبات والوصايا التى يقبلها مجلس ادارة الصندوق ن بالاضافة الى ربح استثمار اموال الصندوق ، واية موارد اخرى يقبلها مجلس الادارة .

. ويدير الصندوق مجلس ادارة يصدر بتشكيله قرار من رئيس مجلس ادارة الهيئة لمدة ثلاث سنوات ، ويضم فى عضويته ذوى الخبرة من الهيئة والاتحاد التعاونى للثروة السمكية ، والشركة المصرية للصيد ومعداته .

(٦)

٣-١ النشاط الائتمانى للصندوق :

لدراسة النشاط الائتمانى لصندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدى الاسماك يتبين من الجدول رقم (٥) ان جملة القروض التى حصلت عليها الجمعيات التعاونية لصائدى الاسماك من اموال الصندوق منذ عام ١٩٨٤/١٩٨٣ و حتى عام ٩٥/٩٤ بلغت نحو ٧و٥ مليون جنيه منها نحو ١و٢ مليون جنيه قروض قصيرة الاجل مثلت نحو ٤و٣٦٪ من جملة قروض الصندوق خلال نفس الفترة ، ونحو ٤و٣ مليون جنيه قروض متوسطة الاجل مثلت نحو ٥و٥٨ ٪ من جملة القروض ، بالاضافة الى نحو ٢٩٠ الف جنيه قروض طويلة الاجل مثلت نسبتها نحو ١و٥ ٪ من جملة ما قدمه الصندوق خلال الفترة ٩٤/ ٩٥ .

(٧)

قد بينت احدى الدراسات ان جملة القروض التى حصلت عليها الجمعيات خلال تلك الفترة كانت اقل من القروض التى قرر مجلس ادارة الصندوق منحها للجمعيات وذلك لعدم قيام الجمعيات بسحب قيمة القرض المقرر لها كله او بعضه ، وقد ارجعت الدراسة ذلك الى الاسباب التالية :

١- انخفاض قيمة مشتريات الجمعية عن قيمة القرض المعتمد لها بسبب عدم دقة تقدير احتياجات الجمعية ، او عدم توفر بعض الادوات والمعدات المطلوبة لدى شركة الصيد ومعداته ، خاصة وانه من المتبع قيام الصندوق باخطار الشركة بقيمة القرض المعتمد للجمعية والغرض منه على ان تقوم الشركة بتسليم الجمعية الاحتياجات المحددة مقابل القرض على ان يقوم الصندوق بسداد قيمتها للشركة بموجب الفواتير الموقع عليها من الجمعية .

٢- عدم قيام بعض الجمعيات باستيفاء المستندات المطلوبة لحصولها على القرض وفقا لما قرره مجلس الاداره .

٣- عدم سحب قيمة القرض المقرر للجمعية كله او بعض منه لاسباب تتعلق بظروف مختلفة مثل تغيير مجلس ادارة الجمعية او توقف المشروع الذى تقرر من اجله القرض ، او بسبب خلافات بين اعضاء مجلس ادارة الجمعية .

جدول (٥) القروض الممنوحة من صندوق دعم الجمعيات التعاونية
لصائدى الاسماك وفقا لاجالها خلال الفترة
٨٣/ ١٩٨٤ - ٩٤ / ١٩٩٥

بالالف جنيه

السنة	قروض قصيرة الاجل	قروض متوسطة الاجل	قروض طويلة الاجل	الجملة
١٩٨٤/٨٣	٠و٢٠	٠٠و١٣٥		٠و١٥٥
١٩٨٥/٨٤	-	٠٥و٤٣١		٥و٤٣١
١٩٨٦/٨٥	٠و٦٠	٥٤و٢٢٦		٥٤و٢٨٦
١٩٨٧/٨٦	٠و١٦٣	٠٠و١٩١		٠٠و٣٥٤
١٩٨٨/٨٧	٠و٢٥	٠٠و٢٥٥		٠٠و٢٨٠
١٩٨٩/٨٨	٠و١٥	٢٠و٢٦٨	٠٠و٧٠	٢٠و٣٥٣
١٩٩٠/٨٩	٠و٣٨٥	٠٠و١٦٢		٠و٥٤٧
١٩٩٠/٩٠	٠و٥١١	٠٠و٩٨		٠و٦٠٩
١٩٩٢/٩١	٠و١٠٠	٠٠و٣٠٥		٠و٤٠٥
٩٣/٩٢	٠و٢٢٦	٠٠و٤١٤		٠و٦٤٠
١٩٩٤/٩٣	٦و٣٠٤	٩٥و٥٩٣	٠٠و٢٢٠	٦و١١١٨
١٩٩٥/٩٤	٠و٢٨٠	٠٠و٢٧٧		٠و٥٥٧
الجملة	٦٠و٢٠٨٩	٧٤و٣٣٥٦	٠٠و٢٩٠	٣٤و٥٧٣٦
٪	٤و٣٦	٥و٥٨	١و٥	١٠٠

المصدر :

الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، صندوق دعم الجمعيات التعاونية للصيادين ، بيانات غير منشورة .

وبدراسة تطور القروض الممنوحة من صندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدى الاسماك خلال الفترة ٨٤/٨٣ - ٩٥/٩٤ تبين من الجدول (٥) ان جملة القروض التى منحها الصندوق للجمعيات قد بلغت خلال تلك الفترة مجتمعة نحو ٧و٥ مليون جنيه منها ١و٢ مليون جنيه قروض قصيرة الاجل تمثل نحو ٤و٣٦ ٪ من جملة القروض الممنوحة خلال نفس الفترة ونحو ٤و٣ مليون جنيه قروض متوسطة الاجل بنسبة ٥و٨٥ ٪ فى حين لم تتعد القروض الطويلة الاجل التى منحت من الصندوق خلال الفترة المدروسة ٢٩٠ الف جنيه بنسبة ١و٥ ٪ من جملة القروض التى منحها الصندوق خلال نفس الفترة . وجدير بالذكر ان الصندوق لم يمنح اية قروض طويلة الاجل الا عامى ٨٩/٨٨ و٩٤/٩٣ ن ويرجع انخفاض نصيب القروض الطويلة الى طبيعة تلك القروض من حيث كبر حجمها نظرا لما خصصت له من شراء سفن صيد ألى او شراء سيارات ثلاجه ، او اقامة منشأت ثابته بالاضافة الى ما يتطلبه هذا النوع من القروض من ضمانات وشروط معينة تحد من امكانية تخصيصها .

وفيما يتعلق بالقروض قصيرة الاجل تبين من الجدول انها قد تذبذبت خلال الفترة ٨٤/٨٣ -٩٥/٩٤ بين حد ادنى بلغ ١٥ الف جنيه فقط عام ٨٩/٨٨ ، وحد اعلى ٥١١ الف جنيه عام ٩١/٩٠ .

وبالنسبة للقروض متوسطة الاجل التى تمنح بغرض شراء وانشاء المراكب وقوارب الصيد و التكنات الخشبية والمحركات البحرية ولا تتجاوز مدة سداد اقساطها ٥ سنوات فقد تبين ايضا انها تذبذبت خلال الفترة المدروسة بين حد ادنى ١٣٥ الف جنيه عام ٨٤/٨٣ وحد اقصى ٥٩٣ الف جنيه عام ٩٤/٩٣ .

وبالاشارة الى مشاكل ومعوقات الاقتراض و الاقراض والتى سيتم التعرض لها فيما بعد الا ان بعض المؤشرات التى تم حسابها والموضحه فى الجدول رقم (٦) تبين مدى قصور دور الصندوق فى توفير القروض اللازمة للجمعيات التعاونية لصائدى الاسماك والتى ترجع اساسا الى ضعف امكانيات الصندوق الماليه والفنيه ، حيث تبين ان عدد الصيادين قد بلغ عام ١٩٩٤ ٥و٢٦٥ الف صياد نصيب الصياد من اموال الصندوق نحو ٠٫٩و٢ جنيه فقط ، وان عدد اعضاء الجمعيات التعاونية لصائدى الاسماك بلغ عام ١٩٩٢ نحو ٦و٨٠ الف عضو نصيب العضو من اموال الصندوق نحو ٠٫٢و٥ جنيه ، اما عدد وحدات الصيد غير الالية المرخصه فقد بلغ عام ١٩٩٤ نحو ٤و٤٣ الف وحده نصيب الوحده بلغ نحو ٨٤و١٢ جنيه .

جدول (٦) : بعض مؤشرات الاقراض التعاونى من صندوق دعم
الجمعيات التعاونيه لصائدى الاسماك
سنوات مختاره

البيان / السنة	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٩	١٩٩٢	١٩٩٤
جمله قروض الصندوق. (الف جنيه)	٢٨٦	٢٨٠	٥٤٧	٤٠٥	٥٥٧
عدد اعضاء الجمعيات .	٦٧٤٨٦	٧٥٢٧٤	٧٩١٩٣	٨٠٥٨٥	-
جمله عدد الصيادين	١٧٦١١٤	١٦٤٣٢٧	١٧٨٦٢٢	١٨٣٥٤٣	٢٦٥٤٩٨
عدد المراكب المرخصه غير الالية	١٣١٨٦	١٦٤١٤	١٥٧٤٠	٣٣١٩٤	٤٣٣٧٢
متوسط نصيب الصياد من قروض الصندوق (جنيه)	١و٦٢	١و٧٠	٣و٠٦	٢و٢١	٢و٠٩
متوسط نصيب عضوالجمعيه (جنيه)	٤و٢٤	٣و٧٢	٦و٩١	٥و٠٢	-
متوسط نصيب وحده الصيد (جنيه)	٢١و٦٩	١٧و٠٦	٣٤و٧٥	١٢و٢٠	١٢و٨٤

المصدر : جمعت وحسبت من :

- الهيئه العامه لتنميه الثروه السمكيه ، صندوق دعم الجمعيات التعاونيه لصائدى الاسماك ، بيانات غير منشوره .
- احمد عبد الوهاب برانيه (دكتور) الجمعيات التعاونيه ودورها فى تنميه الثروه السمكيه فى جمهوريه مصر العربيه ، مصدر سابق .

٣-٢مشاكل ومعوقات الاقتراض فى الجمعيات التعاونيه للثروة المائيه :

تمكن برانيه(١) من حصر المشاكل التى تواجه الجمعيات التعاونيه للثروه المائيه سواء فى الحصول على القرض او اقراض اعضائها وتتمثل تلك المشاكل و المعوقات فى :

١- عدم وجود وعى تعاونى لدى اعضاء مجالس اداره الجمعيات وعدم تفهمهم او درايتهم باسلوب العمل فى الجمعيات التعاونيه وكيفيه الحصول على القروض

٢- قيام بعض اعضاء اجالس الادارات بتعمد اعاقه الجمعيه فى القيام بنشاطها نتيجه قيامهم بالاشتغال ببيع ادوات الصيد او تجاره الاسماك واداره الحلقات لحسابهم الخاص

٣- تحيز العديد من مجالس الاداره لبعض الافراد دون غيرهم

٤- عدم التزام غالبيه الجمعيات التعاونيه المقترضه واعضائها بالتامين على وحداتهم الانتاجيه ضد جميع المخاطر لدى شركات التأمين بحجه ارتفاع قيمه اقساط التأمين وعدم استفادتهم بالمبالغ التى يدفعونها فى هذه الاقساط

٥- القصور فى قيام الجمعيات التعاونيه بدورها فى التسويق التعاونى لانتاج اعضائها على الرغم من ان التسويق التعاوني هو خير وسيله لسدا د القروض و التيسير على الاعضاء المقترضين فى سداد ديونهم على دفعات من ثمن انتاجهم المسوق تعاونيا

٦- حصول الجمعيات على قروض من اكثر من مصدر مما يزيد مديونيتهم دون مراعاه لحدود الاقراض و الاقتراض المحدد باخر جمعيه عموميه

٧- عدم قيام الجمعيات العموميه بتحديد حدود الاقراض والاقتراض طبقا لما تضمنته اللائحه التنفيذيه لقانون التعاون والانظمه الداخليه لها ووفقا للاحتياجات الفعليه اللازمه لها ولاعضائها سواء من القروض القصيره او المتوسطه او طويله الاجل ، مما يترتب عليه عدم امكان اقراضها الا فى حدود المبالغ التى حددتها الجمعيه العموميه .

٨- تقاعس بعض اعضاء الجمعيات المقترضين عن سداد مديونيتهم فى المواعيد المحدده مما يترتب عليه عدم امكان الجمعيه الحصول على قروض اخرى لصالح الجمعيه او لصالح اعضاء أخرين .

٩- يتطلب الامر احيانا قيام الجمعيه باتخاذ الاجراءات القانونيه ضد اعضائها المدينين المتقاعسين عن السداد برفع قضايا امام المحاكم تكبد الجمعيه مصروفات كثيره علاوه على تأخر حصولها على استحقاقها لدى الاعضاء

١٠- شرط ضمان اعضاء مجلس اداره الجمعيه بصفتهم الشخصيه بطريق التضامن والتكافل فيما بينهم لسداد اقساط القرض تعتبر عائق امام حصول الكثير من الاعضاء على قروض نتيجه رفض اعضاء مجلس الاداره لهذا الضمان .

٣-٣ شروط الاقراض من صندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدى الاسماك

١ - لصندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدى الاسماك الحق فى قبول او رفض منح القرض الذى تطلبه الجمعية او تعديل قيمته وتحديد شروطه ومده سداده .

٢ - يشترط لصرف القرض ان تكون الجمعية مسدده ماعليها من ديون مستحقة للصندوق .

٣ - يصرف القرض بدون فوائد ويحصل الصندوق على عمولة منح يقررها مجلس ادارته .

٤ - يتم صرف القرض للجمعية على دفعة واحده او على دفعات حسب الغرض الذى طلب القرض من اجله طبقا لاحتياجات الجمعية وما يقرره مجلس ادارة الصندوق .

٥ - للصندوق الحق فى ان يحل محل الجمعية فى سداد قيمة التزاماتها قبل الشركات او الهيئات او الافراد التى تتعامل او تتعاقد معها الجمعية فى حدود الاغراض المطلوب من اجلها القرض خصما من قيمة القرض الذى يقرره لها الصندوق .

٦ - يسدد القرض على اقساط طبقا لما يحدده مجلس ادارة الصندوق ، وفى مدة لاتتجاوز سنة واحده بالنسبة للقرض القصير الاجل وخمسة سنوات للقرض متوسط الاجل وعشرة سنوات للقرض طويل الاجل .

٧ - تقوم الجمعية بتحرير شيكات لصالح الصندوق بقيمة اقساط القروض طبقا لتواريخ استحقاقها وفقا لما يقرره مجلس ادارة الصندوق ، ويتعهد مجلس ادارة الجمعية بتحرير شيكات اخرى بمجرد حدوث تغيير فى اعضاء لجنة التوقيع على الشيكات اوتغيير البنك - كما يتعهد تغطية رصيد قيمة الاقساط المستحقة السداد بالبنك فى موعد لايتجاوز تاريخ الاستحقاق .

٨ - في حالة تأخير سداد الاقساط المستحقة فى المواعيد المقرره تحتسب على الجمعية غرامه تأخير بواقع ٢٪ ولمجلس ادارة الصندوق الحق فى قبول او رفض تعديل مواعيد استحقاق سداد الاقساط بناءا على ماتقدمه الجمعية من مبررات كماله الحق وحده فى تعديل او الاعفاء من غرامات التأخير دون ادنى معارضة .

٩ - يتعهد مجلس ادارة الجمعية بالتأمين على المراكب المستفيده من القرض الذى تحصل عليه الجمعية بغرض شراء موتورات اوبناء تاكنات او مراكب كاملة لدى احدى الشركات او الهيئات التأمينية القانونية لصالح صندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدى الاسماك اولصالح الجمعية المقترضة .

١٠ - يصبح القرض جميعه واجب السداد فورا فى الحالات التالية :

- اذا اتضح للصندوق ان الجمعية لم تستخدم القرض الممنوح كله اوبعض فى الغرض الذى صرف من اجله .
- اذا رآت الجهة الادارية المختصة او مجلس ادارة الصندوق ان حالة الجمعية تستدعى تحصيل قيمة القرض قبل مواعيد استحقاق سداده .
- اذا اتضح للصندوق ان الجمعية قصرت فى تنفيذ شروط منح القرض او تأخرت فى سداد الاقساط فى موعد استحقاقها مالم تقدم عذرا يقبله مجلس ادارة الصندوق وفى جميع الحالات لاتكون عمولات المنح المحصلة من حق الصندوق .

١١ - لصندوق الدعم الحق فى استرداد ما يتبقى لدى الجمعية من القرض المقرر اذا اتضح له ان الجمعية ليست فى حاجة اليه او تأخرت فى استخدامه لاسباب غير قهرية،كما له الحق فى اتخاذ كافة الاجراءات للمحافظة على امواله .

١٢ - يقر مجلس ادارة الجمعية بموافقة على تحمل الجمعية لجميع ماينفقه الصندوق من اتعاب محاماه ورسوم قضائية وايه مصاريف اخرى لازمه لتحصيل قيمة القرض او مايتبقى منه فى حالة عدم السداد .

١٣ ـ لصندوق الدعم الحق فى تحصيل ما يقابل دينه بالخصم من اى مبالغ تكون مستحقة للجمعية طرف اى جهة ٠

١٤ ـ يخضع القرض الممنوح للجمعية لكافة القوانين والقرارات الصادرة بشأن التنظيم التعاونى وقواعد الاقراض الصادرة من الجهات الادارية المختصة ومايقرره مجلس ادارة الصندوق من شروط ٠

١٥ ـ يكون اعضاء مجلس ادارة الجمعية مسئوليته مسئولية تامه وضامنين وبصفتهم الشخصية فى سداد قيمة القرض للصندوق فى المواعيد المحدده طبقا لقرارات مجلس ادارة الصندوق ـ وللصندوق الحق فى الرجوع بقيمة المستحق من القرض مباشرة وكذا على كل او بعض اعضاء مجلس ادارة الجمعية ٠

وبالاضافة الى الشروط السابقة للاقراض من صندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدى الاسماك والتى يتضمنها عقد القرض فان هناك اجراءات اخرى يقوم بها الصندوق قبل الاقراض تتمثل فى :

١ ـ فى حالة طلب القرض لشراء موتورات اولبنا تاكنات يرفق مع الطلب تقرير معاينة من التفتيش البحرى اوشركة معدات الصيد او اى جهة مختصة يقبلها الصندوق عن ملائمه التكنات للموتورات المطلوبة او ملائمة الموتورات للتكنات المطلوبة ٠

٢ ـ فى حالة طلب الجمعية لقرض بناء اوانشاء او تطوير مزرعه سمكية أو اقامة منشأت انتاجية اوخدمية يرفق بطلب القرض :

أ ـ مايثبت ملكية قطعة الارض اوصورة من قرار تخصيصها من الجهات الرسمية٠

ب ـ مايثبت ملكية اوايجار منطقة الصيد او المزرعة السمكية المراد تطويرها او انشاء مزرعة سمكية بها محددا بها المده الايجارية ٠

ج ـ رسم معتمد للمقر او المزرعة السمكية او المنشاة المراد اقامتها موضحا بها الانشاءات المزمع اقامتها ومواصفاتها وبيان بالتكاليف التقديرية لها ٠ والبرنامج الزمنى للتنفيذ والعائد الاقتصادى للمشروع نوقعا عليه من مجلس ادارة الجمعية ٠

٤- الاقراض السمكى فى صندوق التنمية المحلية.

٤-١ السياسة الائتمانية للصندوق .

٤-٢ اجراءات الحصول على قروض الثروة السمكية من الصندوق .

٤-٣ النشاط الائتمانى فى الصندوق فى مجال الثروة السمكية .

٤- الاقراض السمكى فى صندوق التنميه المحليه

تم انشاء صندوق التنميه المحليه كشخصيه اعتباريه مستقله فى اطار جهاز بناء وتنميه القريه المصريه بموجب القرار الجمهورى رقم (٣١٠) لسنه ١٩٧٨ ، وبدأ فى مزاولة نشاطه بصوره عمليه اعتبارا من نوفمبر ١٩٧٩ . واعتبارا من اول اكتوبر ١٩٩٤ استهدف الصندوق - كآليه مناسبه للاقراض الى توفير القروض المطلوبه لتمويل المشروعات الاقتصاديه ذات العائد المالى ، التى تنفذ على المستوى المحلى بعد دراسة جدواها . وتمتد قروض الصندوق الى مختلف الاغراض الانتاجيه السلعيه والتسويقيه والخدميه .ويمنح الصندوق قروضه من خلال الوحدات المحليه الى جميع الافراد الطبيعيون ، والمنظمات الاهليه وشركات الافراد والشخصيات الاعتباريه العامه والخاصه مثل شركات الاموال ذات الاكتتاب المحلى .

وتمتد قروض الصندوق الى كافة القطاعات وكافة المجالات فتشمل القروض الانتاج السلعى (الزراعى وغير الزراعى) والانشطة التسويقيه (تجميع- تخزين- تعبئه- نقل .. الخ) والنشاط الخدمى (اصلاح المعدات والالات- ومحطات الوقود - والعيادات البيطريه - وغيرها من مجالات الخدمه المتنوعه . وبطبيعه الحال تمتد قروض الصندوق لتشمل قطاع الثروه السمكيه حيث يتيح الصندوق قروضه للعديد من الانشطه الانتاجيه والتسويقيه المرتبطه بهذا القطاع فقد منح الصندوق فروض للانشطه السمكيه التاليه :

- شراء الهياكل ومعدات مراكب الصيد .
- تمويل شراء الماكينات البحريه .
- شراء الغزول وادوات الصيد .
- اصلاح مراكب الصيد ,

٤-١ السياسه الائتمانيه للصندوق: تتمثل فى المستفيدين من القرض - شروط الاقراض - حجم القرض - فتره السداد وطريقه السداد وفتره السماح - والضمانات المطلوبه - الفائده على القروض .واجراءات الحصول على القرض .

١- المستفيدين من قروض الثروه السمكيه :

يتيح الصندوق قروضه للافراد والجمعيات التعاونيه والشركات الصغيره والشخصيات الاعتباريه

٢- شروط الاقراض :

يتيح الصندوق قروضه وفقا لعدة شروط ترتبط بالدرجه الاولى بتحقيق استراتيجيته والتى تعكسها الشروط التاليه :

- ان تغطى عوائد المشروع اقساط القرض بعد سداد كافة التكاليف المتغيره واقساط الاهلاك وفوائد القرض . وللتاكد من ذلك يتولى الصندوق اعداد دراسه جدوى لكل مشروع بمعرفة الاخصائيين العاملين فيه ، وذلك لتحديد قدره المشروع على تغطيه تكاليفه وتحقيق زياده حقيقيه فى دخل المنتفع .
- ان يتيح المشروع فرص عمل حقيقيه .
- الاولويه للمشروعات المتكامله .
- المشروعات الاقصر فى فتره سداد القرض .
- المشروعات ذات الاثار البيئيه الايجابيه .

٣- حجم القرض :

لاتتجاوز نسبه القرض الى اجمالى استثمارات المشروع ٨٠ ٪ الا فى بعض الحالات ومن الجدول رقم (٧) يتبين ان صندوق التنميه المحليه يميل الى حساب نسبه القرض الى الاصول الجديده المطلوب شراءها وتتراوح تلك النسبه فى المشروعات الموضحه بالجدول بين ٦٠ ٪ و ٧٩٪ ، ويعتبر تمويل تلك النسبه من الاصول الجديده هو الاتجاه الامثل فى اقراض المشروعات القائمه ، حيث عادة ما يؤدى الارتفاع بقيمه القرض ليغطى نفس النسبه من جمله التكاليف الاستثماريه- والتى تتضمن بالطبع موجودات - الى الاخلال بكفاءة التمويل واهدار

الاموال وهو الامر الذى يؤدى الى العديد من المشاكل التمويليه للمشروعات نتيجه توجيه جزء من القرض الى اغراض اخرى غير المشروع

٤- فتره السماح والسداد :

يعتمد تحديد فترة السماح للقرض على نوع المشروع ومواعيد حصوله على العوائد ، وتتراوح فتره السماح فى مشروعات الثروة السمكيه بين ٣ - ٤ شهور ، حيث لايدفع فيها اقساط ويدفع عنها فائده تسدد مع القسط الاول .

٥ - الضمانات :

يعتمد الاقراض فى صندوق التنميه المحليه على الضمانات التاليه :

- شيكات بقيمه القرض وفوائده بالاضافه الى احد الضمانات التاليه :
- اصول المشروع .
- اقرار بالرهن لاصول عينيه اخرى غير اصول المشروع .
- كفاله تضامنيه من احد اقارب او معارف المنتفع .
- التأمين على المشروع لصالح الوحده المحليه طوال مده القرض .
- ضمان حساب الخدمات والتنميه فى الوحده المحليه .

٦- الفائدة على القروض :

يتم تحديد تكلفه الاقراض فى صندوق التنميه المحليه على اساس سعر الفائده المعلن من البنك المركزى فى بدايه الشهر الذى يتم فيه ابرام عقد القرض ، ويتم التخفيض بنسبه ٢٠ ٪ عن السعر المعلن بالاضافه خصومات اضافيه اخرى كما يلى :

- المشروعات الانتاجيه ٢ ٪
- المشروعات الخدميه ١ ٪
- مشروعات الخريجين ٢ ٪
- المظمات الاهليه ١ ٪
- المناطق الصحراويه ٢ ٪
- محافظات جنوب الصعيد ١ ٪

ومن الجدول رقم (٧) يتبين ان الفائده على قروض الثروه السمكيه من الصندوق قد تراوحت بين ٩٢و١٠ ٪ كمتوسط عام و ٧٨و١٠ ٪ فى محافظة البحر الاحمر باعتبارها محافظه نائيه .

اجراءات الحصول على قروض لمشروعات الثروه السمكيه من الصندوق :

- يتقدم طالب القرض الى الوحده المحليه التابع لها ويستوفى استماره طلب القرض المعده بواسطة الصندوق والموجوده في الوحدات المحليه على مستوى الجمهوريه .
- يرفق بطلب القرض المستندات التاليه :
  - استماره الدراسه الاوليه مستوفاه الاختام والتوقيعات .
  - صوره البطاقه الشخصيه / العائليه للمنتفع .
  - صوره عقد الشركه (فى حاله الشركات) .
  - عرض اسعار للمعدات والادوات المطلوب تمويلها .
  - محضر معاينه للمشروع من الوحده المحليه .
  - اقرار المنتفع بتقديم الضمانات المطلوبه .
  - صورة رخصه المركب فى حالة المراكب العامله .
- يتم البت من الوحده المحليه ثم المركز ثم المحافظه .
- يرسل ملف المنتفع الى الصندوق بالقاهره .
- يتم فحص الملف واعداد دراسه الجدوى للمشروع بناء على ما يتضمنه الملف من معلومات وبيانات .
- تعرض الدراسه على الجنه الفنيه للقروض والمشكله لهذا الغرض للدراسه وابداء الرأى .
- فى حاله الموافقه يعتمد قرار الجنه من رئيس مجلس ادارة الصندوق .
- يتم التعاقد بين الصندوق والوحده المحليه ، وفى المقابل يتم ابرام عقد بين الوحده المحليه المنتفع .
- يتسلم المقترض شيك القرض ويتم التنفيذ تحت اشراف الوحده المحليه .

٤-٣ النشاط الائتمانى لصندوق التنمية المحلية فى مجال الائتمان السمكى :

يعمل صندوق التنمية المحلية على جبهه عريضه من المجالات والمشروعات بمختلف انواعها على الرغم من محدودية امكانياته المالية والفنية والادارية ، حيث من المفروض ان تمتد قروضه لتشمل القروض الانتاجية السلعية الزراعية وغير الزراعية ، والانشطة التسويقية المختلفة بالاضافة الى النشاط الخدمى المتنوع المجالات . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فان القروض تمتد لتشمل جميع الافراد الطبيعيون والمنظمات الاهلية وشركات الافراد ، والشخصيات الاعتبارية العامة والخاصة ، فى نحو ٤٨٠٠ قرية مصرية ، ومن جهة ثالثة فان الصندوق يمنح قروضه للعاملين فى الحكومة والقطاع العام والخاص ، والباحثين عن عمل ، على الرغم من ان استراتيجية الصندوق تتضمن فى احد محاورها اتاحت فرص عمل جديدة حقيقية ، وهو ما استند اليه الصندوق فى ايقاف منح قروض تسمين الماشية ، وتربية حيوانات اللبن .

مما سبق وبطبيعة الحال فان الصندوق لا يستطيع ان يقابل الاحتياجات اللازمة لكافة المشروعات ولا يستطيع ان يعمل بالكفاءة اللازمة فى كل هذه المجالات ، وان كان هذا البحث لا يتسع مجاله لدراسة ذلك حيث يتطلب الامر اعداد دراسة خاصة لهذا الموضوع ، فان استعراض النشاط الائتمانى للصندوق فى مجال الثروة السمكية يلقى الضوء على احد جوانب هذا النشاط . وقد تمثل النشاط الائتمانى للصندوق خلال الفترة التى عمل فيها فى مجال الثروة السمكية فى اقراض بعض المشروعات لشراء الهياكل ومعدات الصيد وشراء الغزول والادوات ، بالاضافة الى اصلاح مراكب الصيد -(يقوم الصندوق بتمويل شراء ماكينات بحرية مستعملة) - ومن الجدول رقم (٨) يتبين ان قيمة القرض قد تراوحت بين ١٥ الف جنيه كحد ادنى ، و١٠٥ الف جنيه كحد اقصى وقد بلغت جمة القروض فى هذا المجال نحو ٧٠٠ الف جنيه منها فى محافظة كفر الشيخ نحو ٤٠٦ الف جنيه وفى محافظات البحر الاحمر ، ودمياط ، وشمال سيناء ، والمنيا والبحيره والغربية مجتمعة نحو ٣٠٠ الف جنيه فقط

ومن الجدول رقم (٧) يتبين ان قيمة القرض تمثل نحو ٢و٢١ ٪ - ٧و٦٧ ٪ من جملة الاستثمارات الكلية ، ونحو ٦٠ ٪ - ٧٩ ٪ من قيمة الاصول الجديده المشتراة ، كما تراوحت فترة السماح بين ٣ - ٤ شهور على الرغم من اختلاف فى طبيعة بعض المشروعات

جدول (٧) قيمه القرض ونسبته الى الاستثمارات الكليه والاصول الجديده
وفتره السماح والسداد وسعر الفائده على القروض لبعض
مشروعات الثروة السمكيه من صندوق التنميه المحليه

غرض القرض	القرض			فتره السماح	فتره السداد	الفائده	نوع الضمان
	جنيه	٪ من الاستثمارات الكليه	٪ من الاصول الجديده				
شراء ماكينه بحريه ١٠٨ حصان	٣٥٠٠٠	٦و٢٨	٠و٧٠	٣ شهور	٩ قسط ٤/١ سنوى	٩٢و١٠	التأمين على المركب
استكمال عفشة وشراء ادوات	٢٦٠٠٠	٢و٢١	٠و٧٤	٣ شهور	"	٩٢و١٠	"
شراء ماكينه بحريه ٨٥ حصلن	٢٦٠٠٠	٢و٣٨	٠و٧٤	٣ شهور	"	٩٢و١٠	"
شراء ماكينه بحريه ٢٣٠ حصان	٦٠٠٠٠	٧و٢٦	٠و٦٠	٣ شهور	"	٩٢و١٠	"
شراء ماكينه بحريه ٨٥ حصان	٢٦٠٠٠	٢و٣٨	٠ز٧٤	٤ شهور	٢٦ قسط شهري	٩٢و١٠	"
شراء ماكينه بحريه ومعدات	١٥٠٠٠	٧و٦٧	٠ز٧٩	٣ شهور	١١ قسط ٤/١ سنوى	٧٨و١٠	"

المصدر :

جهاز بناء وتنميه القريه ، صندوق التنمية المحليه ، بعض دراسات الجدوى لمشروعات ثروه سمكيه . غير منشوره

جدول رقم (٨) مشروعات الثروه السمكيه الممولة من
صندوق التنميه المحليه خلال الفتره
١٩٨٠ - ١٩٩٦

المحافظه	نوع المشروع	عدد المستفيدين	القرض (الف جنيه)	المشاركه (الف جنيه)	جمله الاستثمارات (الف جنيه)
	مزرعه سمكيه	١	١٥و٠٠	٣و٠٠	١٨و٠٠
	استكمال مركب صيد ألى	٥	١٣٠و٠٠	٢١٠و٠٠	٣٤٠و٠٠
كفر الشيخ	استكمال مركب صيد ألى	٢	٧٠و٠٠	١٧٤و٨٠	٢٤٤و٨٠
	استكمال مركب صيد ألى	١	٦٠و٠٠	١٦٣و٩٠	٢٢٣و٩٠
	استكمال مركب صيد بالجر	٣	١٠٥و٠٠	٢٦١و٠٠	٣٦٦و٠٠
	تدعيم مركب صيد بالجر	١	٢٦و٠٠	٩٦و٤٠	١٢٢و٤٠
البحرالاحمر	استكمال ومهمات	١٣	٤٠٦	٩٠٩و١	١٣١٥و١
	مركب صيد	٥	٩٠و٠٠	٢٥و٠٠	١١٥و٠٠
	شراء موتور	١	١٦و٠٠		
	شراء موتور ومهمات	١	١٥و٠٠	٧و١٥	٢٢و١٥
د مياط	مزرعه سمكيه	١	١٥و٠٠	٣و٠٠	١٨و٠٠
شمال سيناء	تطوير مرحب صيد	١	٤٨و٠٠		

تابع (٨)

المنيا	مزرعه سمكيه	١	١٧و٨٠	٢و٨٠	٢٠و٦٠
البحيره	مزرعه سمكيه	١	٣٧و٠٠	١٠و٠٠	٤٧و٠٠
الغربيه	ثلاجة حفظ	١	٧٤و٦٠	٣٤و٦٠	١٠٩و٢٠
الجمله		١٤	٣١٣و٤٠	-	-
الاجمالى العام		٢٧	٧١٩و٠٤	-	-

المصدر :

وزارة الادارة المحلية ، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ،صندوق التنمية المحلية .

٥ –سعر الفائدة (رؤية تحليلية)

٥–١ سعر الفائدة الحقيقى على قروض الثروة السمكية .

٥-سعر الفائده (رؤيه تحليليه) :

سبق الاشاره الى ان سعر الفائده التى يحددها صندوق التنميه المحليه (سعر الفائدة الاسمى) على قروضه يتم وفقا لسعر الفائده المعلن من البنك المركزى فى بدايه الشهر الذى يتم فيه ابرام عقد القرض وتخفيض هذا السعر المعلن بنسبه ٢٠٪ تزيد الى ٢٦٪ حسب نوع المشروع وموقعه وملكيته .ايضا يحدد البنك الرئيسى للتنميه نسبه الفوائد على قروضه وفقا لسعر الفائده فى السوق .

وفى محاوله لدراسة وتحليل اسعار الفائده على قروض بعض مشروعات الثروه السمكيه من المصدرين تم حساب سعر الفائده الفعلى (ليس الحقيقى) وفقا للمعادله التاليه :

$$\text{سعر الفائده الفعلى} = \frac{\text{٢ × جمله الفوائد المدفوعه × عدد دفعات السداد}}{\text{اصل القرض × عدد سنوات السداد × (عدد دفعات السداد + ١)}} \qquad (١)$$

وفى المشروع رقم (١) من الجدول رقم (٩) تم حساب سعر الفائده الفعلى كما يلى :

$$\text{سعر الفائده الفعلى} = \frac{\text{٢ × ٤٤٨٣ × ٩}}{\text{٢٦٠٠٠ × ٢و٥ × (٩ + ١)}} = \text{٤و١٢ ٪}$$

ومن الجدول رقم (٩) يتبين ان :

١- سعر الفائده الفعلى بين ٤و١٢ ٪ - ١٣ ٪ مقابل سعر فائده اسمى ٩٢و١٠ ٪ .

٢- على الرغم من التشابه الكامل فى بعض المشروعات (مشروع ٤ ، ٥) الا ان طريقه السداد وسعر الفائده مختلف لنفس فتره السداد ، حيث بلغت فى المشروع رقم (٤) ٤و١٢ ٪ والمشروع رقم (٥) ١٣ ٪ .

٣- فتره السماح تختلف بين المشروعات المتشابهه .

سعر الفائدة الاسمى :هو السعر المحدد من قبل جهة الاقراض.

سعر الفائدة الفعلى :هو سعر الفائدة المحسوب وفقا للمعادلة رقم (١) ويأخذ فى الاعتبار جملة الفوائد المدفوعة وعدد دفعات السداد ومدة السداد .

جدول (٩) سعر الفائده السنوى الحقيقى على قروض صندوق التنميه المحليه لبعض المشروعات السمكيه عام ١٩٩٦

المشروع	قيمه القرض (الف جنيه)	جمله الفوائد	عدد دفعات السداد	عدد سنوات القرض	سعر الفائده ٪	
					الاسمى	الفعلى
١- تدعيم مركب	٢٦٠٠٠	٤٤٨٣	٩	٢ر٥	١٠ر٩٢	١٢ر٤
٢- شراء ماكينه ١٠٨ ح	٣٥٠٠٠	٦٠٤٠	٩	٢ر٥	١٠ر٩٢	١٢ر٤
٣- شراء ماكينه ٢٣٠ ح	٦٠٠٠٠	١٠٣٥٣	٩	٢ر٥	١٠ر٩٢	١٢ر٤
٤- شراء ماكينه ٨٥ ح	٢٦٠٠٠	٤٤٨٣	٩	٢ر٥	١٠ر٩٢	١٢ر٤
٥- شراء ماكينه	٢٦٠٠٠	٤٣٨١	٢٦	٢ر٥	١٠ر٩٢	١٣ر٠

جملة الفوائد - جملة الاقساط - اصل القرض

سعر الفائده الاسمى - سعر الفائده المحدد من الصندوق

سعر الفائدة الحقيقى - سعر الفائدة المحسوب وفقا للمعادله رقم (٢) .

المصدر :

——— حسبت من جدول (٧) .

٥-١ سعر الفائده الحقيقى :

كما هو معروف فاءن هناك نوعان لسعر الفائده ، سعر الفائده المرن (السعر الذى يحددة طلب وعرض الائتمان)وسعر الفائده غير المرن والذى يخضع تحديدة لسياسات الدوله بناء على اعتبارات معينه مثل تشجيع الاستثمار والسيطره على التضخم ، ومستوى الاسعار ، والاهداف الانتاجيه والاستهلاكيه للدوله .... الخ .

ويمكن حساب سعر الفائده الحقيقي باستخدام المعادله التاليه :

$$RI = \left(\frac{1 + NI}{1 + P} - 1 \right) \times 100 \qquad (٢)$$

حيث ان :

سعر الفائده الحقيقى RI = (Real Interest Rate)

سعر الفائده الفعلى NI = (Nominal Interest Rate)

معدل التضخم P = (Inflation)

وعند تطبيق المعادله السابقه على سعر الفائده الفعلى الذى يحصل عليه صندوق التنميه المحلية (٤و ١٢ ٪) يتبين ان :

$$\text{سعر الفائده الحقيقى } RI = \left(\frac{١ + ١٢٤و}{١ + ٠٨٣و} - ١ \right) \times ١٠٠ = ٧٨و٣٪$$

معنى ذلك ان صندوق التنميه المحليه لا يحصل سوى على ٧٨و٣٪ فقط على قروضه فى ظل نسبه التضخم الحاليه ٣و٨ ٪ ١٩٩٥/١٩٩٦ .(١)

---

(١) التضخم فى نهاية ٩٦/٩٥ ٣و٨ ٪ - البنك المركزى المصرى -المجلد السادس و الثلاثون - العدد الرابع ٩٥/ ٩٦

ومن هنا فان الترويج لارتفاع اسعر الفائدة على القروض قد جانبه الصواب حيث انه من الضرورى اخذ التضخم النقدى فى الاعتبار Inflation عند تحديد سعر الفائده حيث يؤدى ارتفاع معدل التضخم الى اثار سلبيه كبيره على مقدره جهة الاقراض على الاستمرار وقد يؤدى الى انهيارها تماما وهو الامر الذى كاد ان يحدث لبنك التسليف الزراعى والتعاونى نتيجة صدور القرار الجمهورى رقم ١٥٢٠ فى اغسطس عام ١٩٦١ والذى يقضى بعدم تحميل القروض بأية فوائد وهو ما سمى بالائتمان المجانى مما ادى الى مع عوامل اخرى الى وصول نسبه التحصيل الى نحو ٦٣ ٪ نتيجة شعور المزارعيين بتراخى المسؤلين وهو ما ترتب عليه عدم قدره البنك على الاستمرار فى اداء دوره .

٦- مقترح دعم وتطوير الائتمان السمكى فى مصر .

(مركز تنمية المشروعات السمكية)

٦-١ مهام المركز .

٦-٢ مصادر تمويل المركز .

٦-٣ اطار عمل المركز .

٦- مقترح دعم وتطوير الائتمان السمكى فى مصر :

ان الائتمان فى الانشطة المختلفة لايمكن ان يعمل وحيدا بمعزل عن العديد من المتغيرات ، والعناصر الاخرى المكملة لدوره فى تحقيق اغراضة التى سبق الاشارة اليها فى الجزء الاول من هذا البحث ومن هنا فان خطة تنمية وتطوير هذا الدور يجب ان تستند الى الاسس التالية :

١ - توسيع القاعدة الائتمانية . بمعنى خلق المناخ الملائم الذى يساهم فى دخول بنوك اخرى (البنوك التجارية) الى مجال الاقراض السمكى ، خاصة فى ضوء العجز الواضح فى القدرات المالية لبعض جهات القراض الحالية مثل صندوق التنمية المحلية ، وصندوق دعم الجمعيات التعاونية للصيادين .

٢ - انه لا يمكن القول بضرورة تجميع الامكانيات الائتمانية المتاحة فى وعاء واحد او تحت ادارة واحدة وذلك فى ضوء مقتضيات التحرير الاقتصادى ، فضلا عن الصعوبات الكبيرة التى تواجه ذلك ، من اختلاف السياسات التى تنتهجها تلك الجهات والمؤسسات التى تسعى الى العمل الدائم نحو تحقيق الكفاءة المالية والفنية والادارية ، خاصة ان البنوك التجارية تستهدف بالطبع تحقيق ارباح مناسبة على اموالها باعتبارها مؤسسات راسمالية .

٣ - ان العلاقة الحتمية التى طالما ربطت بين الائتمان وشروطه والجمعيات التعاونية لا يمكن ان تستمر فى ظل الاوضاع التعاونية الحالية بل تعتبر اخلال بمقتضيات التحرير الاقتصادى، الا اذا كان التوجه التعاونى اختيارى وبدافع المصلحة الشخصية للافراد ، ويتاكد هذا فى ظل تكامل العملية الائتمانية ، فالجمعيات التعاونية لم يكن لها دور ائتمانى مباشرفى القطاع السمكى ، علاوة على مشاكل ومعوقات الاقتراض التى ارتبطت بوجود الجمعيات التعاونية ومجالس ادارتها كطرف فى التعامل مع جهات الاقراض المختلفة راجع ص ٣٥ . وعن مدى قبول فكرة انشاء بنك تعاونى يتولى القيام بمهام الاقراض السمكى ضمن مهامه الائتمانية للقطاع التعاونى فان هذا يتفق مع مفهوم توسيع القاعدة الائتمانية للقطاع ، الانه يجدر الاشارة لضرورة النظر الى الائتمان فى ضوء مفهوم تكاملى يربط بين العناصر الاساسية لنجاح الائتمان فى تحقيق اهدافه وهو ما عجزت عن القيام به جهات الائتمان الاخرى وبصفة خاصة بنك التنمية والائتمان الزراعى رغم امكانياته الكبيرة وانتشاره الواسع .

٤ - ضرورة النظر الى الائتمان فى ضوء مفهوم تكاملي واضح بمعنى اتاحة الفرصة وخلق المناخ الملائم لوجود الية تربط بين العناصر الهامة لنجاح الائتمان السمكى فى المشاركة الفعالة فى تنمية القطاع السمكى فى مصر. وذلك بالربط بين المكونات الستة لتنمية القطاع ، والتى تتمثل فى : المنتفعين - الجمعيات التعاونية - المساعدات الفنية والادارية (البحوث والارشاد والتدريب) - السوق - جهات الاقراض - نظام للتأمين ضد المخاطر . وذلك فى ظل نظام متطور للمعلومات بين تلك المكونات .

مركز تنمية المشروعات السمكية :

مما لاشك فيه ان هناك علاقة واضحة بين الاسس المشار اليها والتى يوضحها الشكل رقم (١) حيث يتبين طبيعة العلاقات بين المكونات الستة لتنمية القطاع والتى تتمحور حول المركز المقترح لتنمية المشروعات السمكية والذى يتمثل فى :

مهام المركز :

- تحديد الاحتياجات (الاستثمارية والتشغيلية والفنية والادارية) .
- دراسة المشكلات .
- وضع الحلول .
- تقديم المساعدات الفنية .
- التدريب الفنى والادارى .
- اعداد الدراسات (دراسات السوق - الدراسات المالية) .
- الارشاد السمكى .

مصادر تمويل المركز :

- الدولة . (تتولى انشاءه وتقديم ٥٠ ٪ على الاقل من راس المال اللازم) .
- المعونات والهبات المحلية والاجنبية .
- البنوك والصناديق التمويلية .
- شركات الاسماك .
- الجمعيات التعاونية .
- رسوم الخدمات التى يقدمها المركز .

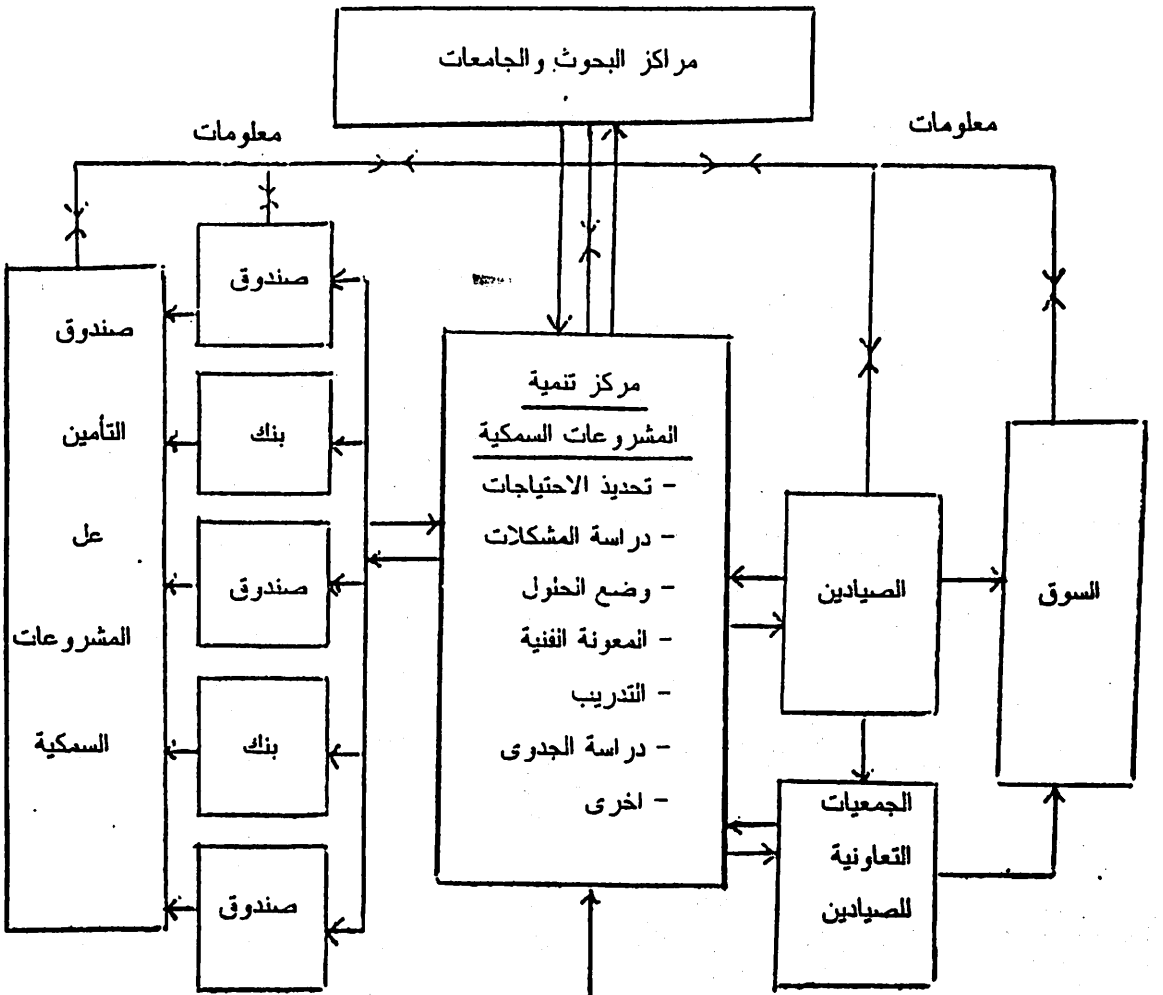

مصادر التمويل :

- الدولة .
- المعونات .
- المساعدات .
- الجمعيات .
- شركات الاسماك
- البنوك .
- رسوم الخدمات .

شكل (١) مقترح تطوير وتنمية الائتمان السمكى

اطار عمل المركز :

يعمل المركز كحلقة ربط اساسية بين الصيادين والمشروعات السمكية المختلفة وبين جهات الاقراض والتمويل ، ويتم ذلك بالتعامل المباشر او من خلال الجمعيات التعاونية لصائدى الاسماك بشكل اختيارى ، حيث يتولى مساعدة الافراد او الجمعيات فى تحديد احتياجاتهم من الاصول الثابتة او/و الاحتياجات التشغيلية ، والتعرف على المشكلات التى تواجههم ووضع الحلول المناسبة وتقديم المساعدات الفنية من خلال الاتصال المباشر بالجامعات ومراكز البحوث والخبراء العاملين فى المجال السمكى . كما يتولى المركز وضع وتنفيذ البرامج التدريبية العملية بالمشاركة مع الجهات الفنية المختلفة ،ووضع برامج الارشاد السمكى اللازمة ، بالاضافة الى اعداد الدراسات التسويقية (تمثل الدراسات التسويقية احد مجالات اتاحة فرص عمل للخريجين بعد اعدادهم وتدريبهم التدريب الكافى) كما يقوم المركز باعداد دراسات الجدوى وتحليل الاستثمار ووضع خطة المشروع .

مما لا شك فيه ان مهام المركز تعتبر المحدد الاساسى لتشجيع جهات التمويل والاقراض على العمل والدخول الى مجال الاقراض السمكى ، يؤكد ذلك وجود نظام للتامين على المشروعات والانشطة السمكية ضد المخاطر . هذا بالاضافة الى اهمية وجود نظام للمعلومات يربط بين تلك المكونات فى شكل متكامل ، شكل (١) .

الملخص

تتمتع مصر بموقع فريد وموارد وامكانيات يمكن ان تتيح خلق صناعة سمكية قوية تكون احد دعائم الاقتصاد القومى ، واحد ميادينه الهامة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الا انه على الرغم من ذلك فان الواقع يؤكد على سوء استغلال تلك الموارد ، الامر الذى انعكس على قصور الانتاج المحلى عن الوفاء بالاحتياجات المحلية من الاسماك ، والاعتماد على الاستيراد فى سد الفجوة بين الانتاج المحلى والاستهلاك .

واذا كانت الدولة تستهدف النهوض بالقطاع السمكى وتنمية الموارد السمكية المصرية فان الامر يتطلب التخطيط العلمى بكل ابعاده والتصدى للعديد من المشاكل التى تحد من امكانية تحقيق تلك الاهداف .

ويعتبر الائتمان السمكى احد المحددات الهامة فى تطوير هذا القطاع ، وعلى الرغم من تعدد مصادر هذا الائتمان الان تلك المصادر لا تستطيع الوفاء بالائتمان المطلوب كما وكيفا ، للعديد من الاسباب التى يرجع بعضها الى القطاع السمكى ، ويرجع البعض الاخر الى عوامل خارجية تتعلق بالقطاع التعاونى ، او بجهات الاقراض ، التى تترك الساحة لتجار الجملة ليقوموا بدور المزابى الذى يضع من الشروط ما يؤثر سلبا على الصيادين وبالتالى جدوى عملية الصيد .

وقد تبين ان الائتمان السمكى المقدم من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى لم تتعد نسبته الى جملة السلف الاستثمارية المقدمة من البنك للثروة الحيوانية والداجنة والسمكية نحو ٠,٠٦ ٪ ، ايضا لم تتعد قروض صندوق دعم الصيادين التابع للهيئة العامة لتنمية الثروه السمكية نحو ٥٥٧ الف جنيه عام ٩٥/٩٤ ،ولم تتعد قروض صندوق التنمية المحلية التابع لجهاز بناء وتنمية القرية من بداية عملة عام ١٩٨٠ حتى الان نحو المليون جنيه .

ومن هنا فان هذا البحث قد استهدف القاء الضوء على دور كل من البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ،وصندوق التنمية المحلية، وصندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدى الاسماك ، باعتبارهم الروافد الثلاث الاساسية للاقراض السمكى فى مصر ، والتعرف على العوامل المؤثرة على الائتمان من تلك المصادر وبصفة خاصة اسعار الفائدة على القروض ، وذلك فى محاولة لوضع تصور لتنمية وتطوير الائتمان السمكى وتعظيم دوره . ومن اجل ذلك فقد تضمن البحث ستة اجزاء يضم الجزء الاول المقدمة والفجوة السمكيةفى مصر ثم اهمية واهداف الائتمان لقطاع الثروة السمكية . ويتناول الجزء الثانى السياسة الائتمانيةوالنشاط الائتمانى لبنك التنمية والائتمان الزراعى فى مجال الثروة السمكية . ويتناول الجزء الثالث السياسة الائتمانية والنشاط الائتمانى لصندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدى االاسماك . اما الجزء الرابع فقد خصص لدراسة دور صندوق التنمية المحلية فى مجال الائتمان السمكى . اما الجزء الخامس فيشتمل على رؤية تحليلية لسعر الفائدة على قروض الثروة السمكية من المصادر المختلفة . ويخصص الجزء السادس والاخير لوضع مقترح لتطوير وتنمية الائتمان السمكى فى مصر . وينتهى البحث بملخص وقائمة بالمراجع ومصادر البيانات العربية والاجنبية .

فى الجزء الاول تبين ان الانتاج المحلى من الاسماك يتراوح بين حد ادنى ٩٠و١٨٩ الف طن عام ١٩٨٥ ، وحد اقصى ٣٩٠ الف طن عام ١٩٩٥ بمتوسط نحو ٣٠٠ الف طن ومعدل زيادة سنوى نحو ٢٠ الف طن خلال الفترة ١٩٨٥- ١٩٩٥ وقد تبين ان الفجوة بين الانتاج المحلى والاستهلاك قد تراوحت بين ٨٠و٣٠ ٪ عام ١٩٩٢ كحد اقصى و٣٠و١٨ ٪ عام ١٩٩٥ ، ويرى الباحث انه اذا كانت الفجوة السمكية تتجه الى الانكماش فان النظر الى معدل نمو السكان وضرورة توفير الاحتياجات الغذائية للافراد من جهة اخرى ، ثم الحديث عن العلاقة بين الموارد السمكيةالمحلية ومدي وجود فائض للتصدير من جهة ثالثةيغير بلا شك من الفهوم السابق عن سد الفجوة السمكية فى مصر .

وتناول الجزء الاول ايضا اهمية واهداف للائتمان السمكى، حيث يؤدى الى زيادة التكوين الرأسمالى فى القطاع ، ويحافظ على حجم نشاط سمكى ملائم ، وزيادة القدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة ، بلاضافة الى مواجهة التقلبات الموسمية فى الدخل والنفقات ، والحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية ثم اتاحة فرص التملك للصيادين فى فترة اقصر نسبيا بالمقارنة بعدم وجود الائتمان السمكى .

والجزء الثانى تناول دور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى فى تمويل القطاع السمكى فى مصر ، حيث تم استعراض سياسة البنك فى هذا المجال من حيث نوعية المستفيدين وحدود الاقراض وطريقة السداد وسعر الفائدة وشروط وضمانات القرض ، ثم تم دراسة النشاط الائتمانى للبنك والذى اوضح ان سلف الائتمان السمكى قد زادت خلال الفترة ٨٠/٨١ -٩٣/ ٩٤ بنحو ١١ مثل ما كانت عليه فى بداية الفترة . وعلى الرغم من ذلك فان نصيب القطاع السمكى من السلف الاستثمارية لم يتعد ٣٤و٠٪ خلال الفترة ، كما لم تتعد هذه النسبة من جملة سلف الانتاج الحيوانى والداجنى والسمكى نحو٧٢و٠ ٪ .

وقد اكد البحث ان تلك النسب انما تعكس ان قطاع الثروة السمكية لم يكن احد محاور اهتمام البنك ولا يتناسب ما قدمه البنك مع دور واهمية هذا القطاع .هذا وقد تم دراسة السلف السمكية وفقا لاجالها واغراضها ثم تم استعراض الضمانات والشروط والاجراءات اللازمة للاقتراض السمكى من البنك ، وقد شمل ذلك قروض المزارع السمكية وقروض مشاريع تربية الاسماك فى اقفاص فى المجارى المائية ، وقروض تطوير واجراء عمرات المراكب وايضا قروض انشاء مراكب الصيد .

وتناول الجزء الثالث دور صندوق دعم الجمعيات التعاونية لصائدى الاسماك من حيث نشاطه ومشاكل ومعوقات الاقتراض فى الجمعيات التعاونية ، ثم شروط الاقتراض من الصندوق وقد تبين ان جملة قروض الصندوق ق بلغت نحو ٧و٥ مليون جنيه خلال الفترة ٨٢ /٨٣ -٩٤ /٩٥ وقد بينت احدى الدراسات ان الجمعيات التعاونية لم تحصل فى بعض الاحيان على القروض التى قررها مجلس الادارة وذلك لعدم قيامها بسحب تلك القروض او بعضها وذلك لعدة اسباب تم استعراضها بالتفصيل

وفى هذا الجزء ايضا تم دراسة تطور القروض التى منحها الصندوق خلال الفترة ٨٤/٨٣ - ٩٥/٩٤ وفقا لاجالها واغراضها وقد استخلصت الدراسة بعض المؤشرات عن متوسط نصيب كل من الصياد وعضو الجمعية ومتوسط نصيب وحدة الصيد بالجنيه خلال سنوات مختارة ، ثم تناول هذا الفصل شروط الاقتراض من الصندوق .

وفى الجزء الرابع تم دراسة دور صندوق التنمية المحلية فى مجال الاقراض السمكى ، حيث تم استعراض سياسة الصندوق واجراءات الحصول على قروض النشاط السمكى ، ثم تم دراسة النشاط الاقراضى للصندوق فى مجال الثروة السمكية، وقد تبين ان قروض الصندوق للقطاع السمكى لم تتعد مليون جنيه خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٦ ، وذلك لان الصندوق يعمل على جبهة عريضة من المشروعات فى مختلف المجالات على الرغم من محدودية امكانياته المالية والفنية والادارية . وقد تم فى هذا الفصل دراسة اغراض القروض وحجم القرض وفترة السماح والسداد وسعر الفائدة ونوع الضمانات المطلوبة ، ثم تم استعراض المشروعات السمكية التى مولها الصندوق فى المحافظات المختلفة .

وفى الجزء الخامس تم دراسة سعر الفائدةعلى قروض المشروعات السمكية فى اطار تحليلى ، حيث تم حساب اسعار الفائدة الفعلية التى تحصل عليها جهات الاقراض ،ثم تم حساب سعر الفائدة الحقيقى على تلك القروض فى ضوء معدل التضخم النقدى السائد . وتبين ان اسعار الفائدة الحقيقية تقل وفقا لمعدل التضخم ، وان الترويج لارتفاع اسعار الفائدة على القروض قد جانبه الصواب ، حيث من الضرورى اخذ معدل التضخم فلى الاعتبار عند تحديد سعر الفائدة على القروض .

وفى الجزء السادس تم وضع مقترح لدعم وتطوير الائتمان السمكى فى مصر من خلال التمحور حول مركز لتنمية المشروعات السمكية ، وقد اوضحت الدراسة مقترح لمهام المركز ومصادر تمويلة واطار عمله ، وذلك انطلاقا من اربعة اسس تتمثل فى : اولا ضرورة توسيع قاعدة الائتمان السمكى بخلق المناخ الملائم لدخول بنوك ومصادر اقراض اخرى الى مجال الثروة السمكية . وثانيا: انه لايمكن القول بضرورة تجميع الامكانيات .

الائتمانية المتاحة فى وعاء واحد او تحت ادارة واحدة لعدة اسباب . وثالثا : ان العلاقة الحتمية التى طالما ربطت بين الائتمان وشروطه والجمعيات التعاونية لايمكن ان تستمر فى ضوء الاوضاع الراهنة . ورابعا : ضرورة النظر الى الائتمان فى ضوء مفهوم تكاملى . هذا وقد انتهت الدراسة بقائمة بالمراجع العربية والاجنبية التى تم الاعتماد عليها كمصدر للمعلومات والاحصائيات .

٨- المراجع ومصادر البيانات

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، نشرة احصاءات الانتاج السمكى ، فى جمهورية مصر العربية ، سنوات متفرقة .

(2) Belshow , H., Agricultural E conomically Under Developed Credit in Countries, F . A . O ., Roma, 1959, pp. 145,178.

(٣) محمد عبد المنعم عفر (دكتور) ،دراسات فى التمويل الزراعى ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم ١١٥ ، نوفمبر ، ١٩٧٠ .

(٤) البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، الادارة العامة للائتمان ، دليل الائتمان الزراعى .

(٥) البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى , سجلات الادارة العامة للائتمان .

(٦) الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية ، صندوق دعم الجمعيات التعاونية للصيادين، بيانات غير منشورة .

(٧) احمد عبد الوهاب برانية (دكتور) وأخرون ، الجمعيات التعاونية ودورها فى تنمية الثروة السمكية فى جمهورية مصر العربية ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٥٠٩ ، نوفمبر ١٩٨٩ .

(٨) وزارة الادارة المحلية ، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، قواعد وشروط الاقراض فى صندوق التنمية المحلية .

(٩) وزارة الادارة المحلية ، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ،صندوق التنمية المحلية ، نماذج دراسات الجدوى لبعض مشروعات الثروة السمكية .

(10) Agricultural Credit and The Farm Business , Iowa Stat University , Cooperative Extension Service , 1980 .

(11) Lee, Warran F , Boelılje M ,. Nelson A ., Agricultural Finance , Seventh Edition , Iowa State University Press ,1988 .

(12) Pension , Jr, John B., Lins David A ., Agricultural Finance , An Introduction to Micro & Macro Concepts , Pretense Hall ,Inc ,1980 .

(١٣) البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد السادس والثلاثون / العدد الرابع ، ٩٦/٩٥ .

(١٤) محمد رشراش (دكتور) واخرون ، التمويل الزراعى ، منظمة الاغذية والزراعة ، والاسكوا والاتحاد الاقليمى للائتمان الزراعى فى الشرق الادنى وشمال افريقيا ، يونيو ١٩٩٥ .